



Page from 513 to 512

واقع الإقتصاد الفلسطيني في ظل جائحة كورونا _ القطاع السياحي انموذجاً

THE REALITY OF THE PALESTINIAN ECONOMY IN LIGHT OF THE CORONA PANDEMIC - THE TOURISM SECTOR AS A MODEL

الباحث الدكتور أيمن الياس الزرو

Dr: Ayman Elias Zaro

azaro@birzeit.edu

الباحثة لانا فايز شماسنة

Researcher: Lana Fayez Shamasnah

lanashamasnah85@gmail.com

جامعة بيرزيت - كلية الحقوق والإدارة العامة - دائرة الإدارة العامة

Received 09/05/2021 - Accepted 21/05/2021 - Available online 15/07/2021

:

ABSTRACT

The study aimed to identify the reality of the Palestinian economy in light of the Corona pandemic - the tourism sector as a model, and the study relied on the descriptive and analytical approach through the use of a qualitative method based on interviewing specialists in the economic sector in general, and tourism in particular. The study derives its importance from the importance of the topic it deals with, as the Palestinian economy is considered one of the developing economies that are quickly affected by the surrounding conditions, and because the tourism sector is considered one of the sectors most affected by the outbreak of the Corona pandemic in the Palestinian territories. The problem of the study focused on answering a key question: What is the reality of the Palestinian economy in light of the Corona pandemic _ the tourism sector is a model? The study summarized a number of results, the most important of which are: The Palestinian tourism

sector is one of the sectors most affected by the outbreak of the Corona pandemic, as the outbreak of the Corona epidemic led to the deterioration of the tourism sector in Palestine, as reservations in hotel rooms decreased by 35% with the beginning of March 2020, Before infections were discovered in Palestine, and tourism was stopped completely.

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الإقتصاد الفلسطيني في ظل جائحة كورونا_ القطاع السياحي انموذجاً، واعتمدت الدراسة في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام الأسلوب الكيفي بالإعتماد على إجراء المقابلات مع المختصين بالقطاع الإقتصادي بشكل عام، والسياحي بشكل خاص. وتستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تناوله حيث يعتبر الإقتصاد الفلسطيني من الإقتصادات النامية التي سرعان ما تتأثر بالظروف المحيطة، ولكون قطاع السياحة يعتبر من أكثر القطاعات تضرراً جراء تفشي جائحة كورونا في الأراضي الفلسطينية. وتركزت مشكلة الدراسة في الإجابة على سؤال رئيسي: ما هو واقع الإقتصاد الفلسطيني في ظل جائحة كورونا_ القطاع السياحي انموذجاً؟. وقد لخصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: أن القطاع السياحي الفلسطيني من أكثر القطاعات تضرراً جراء تفشي جائحة كورونا، حيث أدى تفشي وباء كورونا إلى تدهور القطاع السياحي في فلسطين، إذ انخفضت الحجوز في الغرف الفندقية بنسبة 35% مع بداية آذار/ مارس 2020م، قبل اكتشاف إصابات بفلسطين وتوقف السياحة كلياً.

Keywords: The Palestinian economy. Corona pandemic. Palestinian tourism sector. Hotel sector. Religious tourism.

الكلمات المفتاحية: الإقتصاد الفلسطيني. جائحة كورونا. القطاع السياحي الفلسطيني. القطاع الفندقي. السياحة الدينية.

مقدمة

يواجه الإقتصاد الفلسطيني العديد من التحديات تتمثل أساساً في الإحتلال الإسرائيلي، حيث حالت القيود الإسرائيلية من الوصول إلى الموارد التنموية (الأرض، والمياه، والكهرباء، والمعرفة، والوروث الثقافي، والاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها)، ومن الوصول إلى فرص الإستثمار، عدا عن أنه يعمل وبشكل ممنهج على تقويض التنمية الإقتصادية في فلسطين من خلال إحكام سيطرته على الموارد الوطنية، كما يعتمد الإقتصاد الفلسطيني بشكل كبير على الإحتلال الإسرائيلي بما يتعلق بالسياسة النقدية، والسياسة التجارية. وقد أدت هذه القيود إلى تشوهات في البنية الهيكلية

الإقتصادية وما رافقها من ضعف في القطاعات الإنتاجية ومن ضمنها التصنيع وهيمنة قطاع الخدمات، بالإضافة إلى تحكمها في المعابر الحدودية والإيرادات الجمركية، حيث احتجزت الأموال الفلسطينية فترات متعددة، وتعمل على منع وإعاقة الحركة التجارية بشقيها الإستيراد والتصدير. (وزارة الإقتصاد الوطني، 2020م)

ويتعرض العالم بأسره في الوقت الحالي إلى أخطر اجتياح وبائي عرفته البشرية وهو فايروس كورونا (كوفيد-19)، وفي ظل حالة عدم اليقين والخوف التي يعيشها العالم نتيجة فقدان السيطرة عليه، وخروج مسرى الحياة عن مسارها الإعتيادي والمألوف، واتساع أجواء حالة عدم اليقين بالمستقبل، سترك هذا الفايروس تأثيرات إقتصادية كبيرة وعميقة لمعظم إقتصاديات دول العالم المتقدمة والنامية على حد السواء، ولكن التأثيرات الإقتصادية ستكون أكبر على إقتصاديات الدول النامية والصغيرة مثل الإقتصاد الفلسطيني الذي يعاني أصلاً من اختلالات وتشوهات هيكلية نتيجة قلة الإمكانيات بسبب إحكام قبضة الإحتلال كما ذكرنا سابقاً وسيطرته على الموارد، والتحكم في حرية الحركة للأفراد والبضائع، والتي تسببت في خنق الإقتصاد الفلسطيني من جهة ومن جهة أخرى بسبب انخفاض الدعم المقدم من المانحين، وتدهور الحالة الأمنية وانعدام الثقة بسبب الآفاق السياسية القائمة في السنوات الأخيرة، والتي أدت بدورها أيضاً إلى تأزم الوضع الإقتصادي في الأراضي الفلسطينية، وارتفاع مستوى البطالة واستشراء الفقر. (حلّس، رائد، 2020م)

وفلسطينياً مع تسجيل أول حالات الإصابة بفايروس كورونا، اتخذت الحكومة خطوات غير مسبقة للسيطرة على المرض ومنع تفشي الوباء، التي تراوحت من إغلاق بعض المناطق الجغرافية، إلى إغلاق شامل للمدارس والجامعات، والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وإغلاق الحدود والمنشآت الإقتصادية المختلفة، وفرض حظر التجول في بعض الحالات، وتطبيق إجراءات المراقبة الصحية، التي نتج عنها مجموعة من التداعيات الإقتصادية والإجتماعية، أبرزها تراجع الموارد المالية للحكومة، والواردات والصادرات، وعائدات القطاعات الإقتصادية المختلفة، وبالتالي تراجع النمو الإقتصادي، الأمر الذي سيؤدي إلى حالة من الركود الإقتصادي، حيث كانت التوقعات قبل الجائحة تشير إلى إمكانية تحقيق نسب نمو في الناتج المحلي الإجمالي، انعكست هذه التوقعات بعد الأيام الأولى لأزمة كورونا في الأراضي الفلسطينية، إلى توقع تراجع حاد في أداء الإقتصاد الفلسطيني، ومن المتوقع أن يتسبب الحجر الصحي بتأثير مباشر وغير مباشر على كافة المؤشرات الإقتصادية ومن الآثار الإقتصادية الواضحة لهذه الجائحة، أثرها على قطاع خدمات النقل والسياحة، والرياضة والترفيه، والقطاع الإنتاجي، والتجارة الدولية، والتجارة الإلكترونية، والتشغيل والبطالة، والقطاع المالي، والقطاع النقدي، وقضايا العرض والطلب، والأسعار. (سمارة، أشرف، 2020م)

وفيما يتعلق بالقطاع السياحي الفلسطيني الذي يعتبر من قطاع الخدمات وهي أكثر القطاعات تضرراً جراء تفشي جائحة كورونا، حيث أدى تفشي وباء كورونا إلى تدهور القطاع السياحي في فلسطين، إذ انخفضت الحجوز في الغرف الفندقية بنسبة 35% مع بداية آذار/ مارس 2020م، قبل اكتشاف إصابات بفلسطين وتوقف السياحة كلياً. (عطاونة، معن، 2020)

ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على واقع الاقتصاد الفلسطيني في ظل جائحة كورونا_ القطاع السياحي انموذجاً. في محاولة لتسليط الضوء على أبرز التحديات والسلبيات لجائحة كورونا على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، والقطاع السياحي بشكل خاص، ومحاولة اقتراح حلول للتغلب على تلك السلبيات، ومساعدة صناع القرار في النهوض بالاقتصاد الوطني خلال مرحلة التعافي.

محتوى الدراسة

1. أهمية الدراسة

1.1 الأهمية العلمية

1.1.1 تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تتناوله حيث يعتبر الإقتصاد الفلسطيني من الإقتصادات النامية التي سرعان ما تتأثر وبشكل كبير جداً بالظروف المحيطة، التي تخلف دماراً للإقتصاد، وتحتاج لوقت طويل للتعافي من آثارها.

1.1.2 كون أن قطاع السياحة من أكثر القطاعات تضرراً جراء تفشي جائحة كورونا في الأراضي الفلسطينية ولما له من آثار اقتصادية سلبية مدمرة.

1.1.3 ارتباط الجانب الإقتصادي بالجوانب الحياتية الأخرى، كون أن الآثار الإقتصادية التي تخلفها جائحة كورونا، ستعكس على كافة جوانب الحياة الأخرى الإجتماعية، السياسية، الثقافية، المعيشية، الأخلاقية... إلخ.

1.1.4 كون أن مكانة الدولة الإقتصادية تؤثر على موقعها وقوتها بين الدول الأخرى، وفي الحالة الفلسطينية وكون أننا نعاني من الاحتلال وسيطرته علينا، فإنه من الأجدر أن نتناول الآثار السلبية للجائحة على الإقتصاد الفلسطيني _ التي تشاركت مع الآثار السلبية للاحتلال على الإقتصاد الفلسطيني_.

1.2 الأهمية العملية

1.2.1 تسليط الضوء على واقع القطاع السياحي الفلسطيني في ظل جائحة كورونا.

1.2.2 ستساعد هذه الدراسة صناع القرار في اتخاذ القرارات اللازمة للنهوض بالقطاع السياحي من خلال إبراز أكثر الجوانب تدهوراً فيه لغرض التركيز عليها في الإصلاح.

1.2.3 تقصي مواطن الخلل والضعف في القرارات والإجراءات المتخذة لغرض منع تفشي وباء كورونا وكان لها آثار اقتصادية سلبية تفوق فائدتها وخاصة على صعيد القطاع السياحي.

2. مشكلة الدراسة

أفاد تقرير المراقبة الاقتصادية الجديد للبنك الدولي الذي تم إقراره في شهر حزيران للعام 2020م، بأن الاقتصاد الفلسطيني قد ينكمش بنسبة 7.6% على الأقل إذا عادت الأوضاع الطبيعية تدريجياً بعد حالة الاحتواء، وبنسبة تصل إلى 11% إذا كان الانتعاش الاقتصادي أبطأ أو فُرضت قيود إضافية. ومن المتوقع أن يزداد وضع المالية العامة للسلطة الفلسطينية صعوبة، وذلك بسبب تراجع الإيرادات والزيادة الملموسة في الإنفاق العام على احتياجات المواطنين الطبية والاجتماعية والاقتصادية.

كما أكد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة السياحة والآثار الفلسطينية، أن أثر جائحة كورونا على الأنشطة السياحية كان كبيراً وبخاصة في محافظتي بيت لحم والقدس التي تستقبل العدد الأكبر من النزلاء والسياح، حيث يوجد ما نسبته 81% من إجمالي عدد نزلاء الفنادق في محافظتي بيت لحم والقدس، ما يجعلهما الأكثر تضرراً على مستوى فلسطين.

من جانب آخر، بلغ عدد العاملين في الأنشطة ذات العلاقة بالقطاع السياحي خلال الربع الثاني من عام 2020، نحو 33 ألف عامل، يشكلون ما نسبته 3.7% من إجمالي العاملين في فلسطين، وبالمقارنة بذات الفترة من العام السابق، فقد انخفض العدد بنسبة 23%، حيث وصل عددهم في حينه إلى نحو 43 ألف عامل.

ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال التالي: ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال التالي: ما هو واقع الاقتصاد الفلسطيني في ظل جائحة كورونا_ القطاع السياحي انموذجاً؟

3. منهجية الدراسة

اتبع الباحثون المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام الأسلوب الكيفي الذي يقوم على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، بحيث يهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها كيفياً أو كمياً، كما يقوم بتحليل وربط وتفسير هذه البيانات وتصنيفها واستخلاص النتائج منها.

4. مجتمع الدراسة

يعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحثون، وبذلك فإن مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد الذين يكونوا موضوع مشكلة الدراسة، والقادرين على الإجابة على أسئلة الدراسة، وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن مجتمع الدراسة يتكون من جميع الأطراف ذات العلاقة والإختصاص في القطاع الاقتصادي والسياحي.

5. عينة الدراسة

تمثلت عينة الدراسة في 23 شخص من مختلف المناصب في المجال السياحي والإقتصادي، موزعة كآآتي 10 مسؤولين في المجال الحكومي والخبراء الإقتصاديين، و3 مسؤولين في مجال السياحة الدينية والأثرية، و2 مسؤولين في مجال القطاع الفندقي، و5 أشخاص أصحاب ومدراء شركات ومكاتب سياحة وسفر، و3 مسؤولين في مجال المنتجعات والمرافق الترفيهية والمركز العلاجية.

6. أهداف الدراسة

1.6 الوقوف على أثر الإجراءات الفلسطينية المتبعة للحد من الآثار السلبية لتفشي وباء كورونا على القطاع السياحي الفلسطيني.

2.6 التعرف إلى أثر جائحة كورونا على الدعم الحكومي للقطاع السياحي في فلسطين.

3.6 تسليط الضوء على أثر جائحة كورونا على الإستثمار في مجال الخدمات السياحية.

4.6 التعرف إلى أثر جائحة كورونا على السياحة الدينية والأثرية في فلسطين.

5.6 تسليط الضوء على أثر جائحة كورونا على القطاع الفندقي في فلسطين.

6.6 التعرف إلى أثر جائحة كورونا على الشركات السياحية وأصحاب الحافلات السياحية.

7.6 تسليط الضوء على أثر جائحة كورونا على المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية في فلسطين.

8.6 التعرف إلى أبرز التحديات التي تواجه القطاع السياحي الفلسطيني في ظل جائحة كورونا.

7. أسئلة الدراسة

1.7 إلى أي مدى تؤثر الإجراءات الفلسطينية المتبعة للحد من الآثار السلبية لتفشي وباء كورونا على القطاع السياحي الفلسطيني؟

2.7 إلى أي مدى تؤثر جائحة كورونا على الدعم الحكومي للقطاع السياحي في فلسطين؟

3.7 إلى أي مدى تؤثر جائحة كورونا على الإستثمار في مجال الخدمات السياحي؟

4.7 إلى أي مدى تؤثر جائحة كورونا على السياحة الدينية والأثرية في فلسطين؟

5.7 إلى أي مدى تؤثر جائحة كورونا على القطاع الفندقي في فلسطين؟

6.7 إلى أي مدى تؤثر جائحة كورونا على الشركات السياحية وأصحاب الحافلات السياحية؟

7.7 إلى أي مدى تؤثر جائحة كورونا على المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية في فلسطين؟

8.7 ما هي أبرز التحديات التي تواجه القطاع السياحي الفلسطيني في ظل جائحة كورونا؟

8. فرضيات الدراسة

1.8 تؤثر الإجراءات الفلسطينية المتبعة للحد من الآثار السلبية لتفشي وباء كورونا على القطاع السياحي الفلسطيني بدرجة متوسطة.

2.8 تؤثر جائحة كورونا على الدعم الحكومي للقطاع السياحي في فلسطين بدرجة عالية.

3.8 تؤثر جائحة كورونا على الإستثمار في مجال الخدمات السياحية بدرجة عالية.

4.8 تؤثر جائحة كورونا على السياحة الدينية والأثرية في فلسطين بدرجة عالية.

5.8 تؤثر جائحة كورونا على القطاع الفندقي في فلسطين بدرجة عالية.

6.8 تؤثر جائحة كورونا على الشركات السياحية وأصحاب الحافلات السياحية بدرجة عالية.

7.8 تؤثر جائحة كورونا على المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية في فلسطين بدرجة عالية.

9. الدراسات السابقة

1.9 دراسة سمارة، أشرف، بعنوان الخسائر والخاسرون جراء أزمة كورونا في الأراضي الفلسطينية، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان من أهمها: أن هناك نسبة كبيرة من العاملين الفلسطينيين يعملون في القطاع غير المنظم، مما يترتب عليه أضرار أكبر بعدم وجود أي من الإمتيازات والحقوق، لا ضمان ولا تأمين صحي ولا حقوق، وعدم التعويض أثناء وبعد الأزمة، كما أن هناك عدد قليل من المنشآت الفلسطينية التزمت بدفع الأجور أثناء فترة الأزمة والتعطل القسري 13%، ولم تلتزم معظم المنشآت بقرار الحكومة بهذا الصدد، وبالتالي عدد قليل من العاملين كانوا مدفوعين الأجر أثناء فترة تعطلهم القسري عن العمل، كما أن هناك العديد من الأفراد والمنشآت على حد سواء لم تستطع الإيفاء بالتزاماتها المالية نظراً لنقص السيولة المالية، ففي الشهر الأول للأزمة بلغت نسبة الشيكات المرتجعة حوالي 38%، وذلك حسب بيانات سلطة النقد الفلسطينية، كما أن هناك تراجع حاد في الإستهلاك الخاص للأسر الفلسطينية، فمعظم الأسر الفلسطينية فقدت مصادر دخلها نتيجة عدم دفع الأجور أو فقدان العمل، وبالتالي تراجع الطلب الكلي مما يعني تراجع الإنتاج وتراجع الواردات نتيجة لضعف الطلب. وقد أوصت الدراسة ب ضرورة البدء بمعالجة وتنظيم القطاع غير المنظم، لضمان حقوق العاملين فيه، إضافة لإعطائه طابع أكثر رسمية وتنظيم، وضرورة العمل على حماية الحلقات الأضعف من المواطنين/ات، بدلاً من تحميلها أعباء إضافية خلال الأزمات، فمثلاً إعادة النشاط إلى قطاع النقل بعدد أقل من الركاب، مع إلزام المواطن بدفع فارق الأجرة، كان على حساب الحلقة الأضعف وكان الأجدر أن يتم العمل على إعفاء ضريبي أو تقليل رسوم الترخيص أو التأمين، واستغلال التراجع الحاد في أسعار المحروقات، كبديل عملي لكافة الأطراف، وكذلك ضرورة العمل لاحقاً على إعادة تفعيل أدوار لبعض الوزارات والمؤسسات الرسمية، لتنظيم وضع العمل دون عقود وإعادة تقييم الحد الأدنى للأجور لحفظ حقوق الفئات الضعيفة، كما أن هناك عدم كفاية لإصدار القرارات الرسمية مثل قرار الحكومة بضرورة التزام أرباب العمل بدفع الأجور للعاملين أثناء التعطل القسري وهذا جيد، ولكن الأكثر أهمية توفر آلية متابعة رسمية لإلزام هذه المنشآت وأرباب العمل بتطبيق القرار.

2.9 دراسة حماد، عبد القادر، بعنوان تعزيز مفهوم الممارسات الخضراء في القطاع الفندقي لضمان التنمية السياسية المستدامة: دراسة حالة الفنادق في محافظات قطاع غزة، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان من أهمها: أن وزارة السياحة والآثار لا تقوم بتوعية أصحاب وإدارات الفنادق حول مفهوم الممارسات الخضراء، كما بينت الدراسة أن هناك علاقة بين قطاعي السياحة والبيئة، وكذلك بينت وجود استعداد معنوي لتطبيق الممارسات الصديقة للبيئة في الفنادق، كما بينت الدراسة عدم وجود وعي لدى أصحاب الفنادق بأهمية الممارسات الخضراء يعتبر عائقاً أمام تبني هذه السياسة في الفنادق، كما أشارت الدراسة إلى تدني الوعي

السياحي الذي يعد من أهم المعوقات لتبني الممارسات الخضراء في الفنادق، كما أوضحت الدراسة تدني مستويات البنية التحتية في العديد من الفنادق الذي يعيق تبني وتطبيق الممارسات الخضراء فيها وكذلك الجذب السياحي، وقد أوصت الدراسة ب تشجيع أصحاب الفنادق والمنشآت السياحية المختلفة على استخدام الوسائل الصديقة للبيئة، وضرورة إجراء دورات إرشادية لأصحاب الفنادق والعاملين فيها حول المحافظة على البيئة، وتشجيع النزلاء في الفنادق على اتباع ممارسات رشيدة تجاه البيئة، وكذلك دعوة الوزارات ذات العلاقة لتوفير الوسائل والمعدات الصديقة للبيئة والتي تستخدمها الفنادق وغيرها من المنشآت السياحية.

3.9 نقد الدراسات السابقة والإضافة العلمية

بشكل عام تركزت كافة الدراسات السابقة المذكورة وغيرها من تقارير ومقالات بشكل أساسي على الإقتصاد الفلسطيني وبشكل خاص على القطاع السياحي والفندقي تحديداً دون التطرق للقطاعات السياحية الأخرى، وبشكل عام وجدنا بأن تلك الدراسات والتقارير تناقش الوضع الإقتصادي في ظل ظروف طبيعية أو حتى مع ظروف غير طبيعية معتادة، كالتضخم، حجز الأموال، ومعاناة الموازنة الحكومية.. إلخ، لكن هناك ندرة في الدراسات التي تتناول الإقتصاد الفلسطيني في ظل جائحة كورونا، وتحديداً هناك نقص في الدراسات التي تتناول أهم قطاع في الإقتصاد الفلسطيني وهو القطاع السياحي ووجدنا نقص في حجم الدراسات والمقالات التي تناقش أثر جائحة كورونا عليه من جوانب متعددة، ففي هذا البحث سنضيف طابع مختلف وهو التطرق لأثر جائحة كورونا المستجدة وأثرها على القطاع السياحي من نواحي متعددة كأثرها على القطاع الفندقي، وأثرها على أصحاب الحافلات والشركات والمكاتب السياحية، وأثرها على السياحة الدينية والأثرية، وأثرها أيضاً على المنتجعات والمرافق الترفيهية، وعلى الدعم الحكومي، وعلى الإستثمار في مجال الخدمات السياحية، وما ألحقته من أضرار وخسائر على كل منها، بالإضافة إلى التطرق لأثر الإجراءات الفلسطينية المتبعة للحد من الآثار السلبية لتفشي الجائحة على القطاع السياحي الفلسطيني.

10. أدوات الدراسة

تمثلت أدوات الدراسة بإستخدام المقابلات من تصميم الباحثين، حيث صممت المقابلات بطريقة شاملة للمتغيرات والأبعاد والمحاور وكطريقة أنسب للإجابة على الأسئلة والفرضيات لهذه الدراسة.

11. حدود الدراسة

1.11 الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة خلال نهاية العام 2020م، وبداية العام 2021م.

2.11 الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة في دولة فلسطين.

3.11 الحدود الموضوعية: تتناول هذه الدراسة واقع الإقتصاد الفلسطيني في ظل جائحة كورونا_القطاع السياحي نموذجاً ولم تتناول أية قطاعات أخرى.

4.11 الحدود البشرية: ذوي الاختصاص والمسؤولين في القطاع الإقتصادي والسياحي.

12. الإطار النظري للدراسة

1.12 المبحث الأول: الإقتصاد الفلسطيني

1.12.1 المطلب الأول: نبذة عن المؤشرات الإقتصادية خلال الفترة السابقة

سيتم استعراض أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية التي تقيس اتجاه الإقتصاد الفلسطيني خلال الفترة السابقة:

- أشارت تنقيحات الحسابات القومية للفترة (2004-2018) ان الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الثابتة، 2015) في العام 2016 بلغ حوالي 15.2 مليار دولار أمريكي، محققاً نمواً 8.9%، مقارنة مع 14.0 مليار دولار أمريكي في العام 2015، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي 15.4 مليار دولار، وبمعدل نمو 1.4% في العام 2017، ارتفع ليبلغ 15.6 مليار دولار في العام 2018 محققاً نمواً بنسبة 1.2%، في حين ارتفع ليبلغ 15.8 مليار دولار في عام 2019، محققاً نمواً بنسبة 0.9%. وأشارت تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الى خسائر اقتصادية بقيمة 2.5 مليار دولار خلال الثلاث الشهور الاولى من ازمة جائحة كورونا، ومن المتوقع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14% في عام 2020 مقارنة مع عام 2019 .

- بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 8.3489 دولار، محققاً نمواً بنسبة 6.5% في العام 2016، مقارنة مع العام السابق، أما في العام 2017 انخفض نصيب الفرد 0.8% ليبلغ 1.3463 دولار، واستمر التراجع في عام 2018 وبنسبة 1.3% وبلغ 7.3417 دولار، وكذلك استمر التراجع للعام 2019 بنسبة 1.6% وبلغ 1.3364، من المتوقع ان يتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة تزيد عن 10% خلال عام 2020 وذلك بسبب تراجع معدل النمو الاقتصادي خلال جائحة كورونا .

- على مستوى مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، فقد أشارت نتائج العام 2019، أن مساهمة قطاع الزراعة والصناعة ما زالت متواضعة، حيث بلغت 6.9% للقطاع الزراعي، و13% للقطاع الصناعي، في حين ساهم قطاع الإنشاءات بنسبة 5.7%، و21.4% لقطاع التجارة الداخلية، وشكل قطاع الخدمات النصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 27.9%.
- ارتفع معدل الفقر في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2017 ليصل 29.2% مقارنة مع 25.8% في العام 2011، وارتفع معدل الفقر في قطاع غزة إلى 53.0% مقارنة مع 38.8% في 2011، بالمقابل تراجع معدل الفقر في الضفة الغربية إلى 13.9% في العام 2017، مقارنة مع 17.8% في العام 2011. (وزارة الإقتصاد الوطني، 2020م)

1.12.2 المطلب الثاني: أداء الإقتصاد الفلسطيني خلال العام 2020م

تأثراً بجائحة كورونا وتداعياتها، الإقتصاد الفلسطيني يسجل تراجعاً حاداً نسبته 12% خلال عام 2020، لتشهد معظم الأنشطة الاقتصادية تراجعاً في القيمة المضافة، مما أدى لانخفاض ملحوظ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتزايد في عدد العاطلين عن العمل لتدخل فئات جديدة إلى دائرة الفقر، ليتراجع بذلك مستوى الطلب العام لمؤشري الإستهلاك والإستثمار الكلي.

■ الناتج المحلي الإجمالي

شهد العام 2020 تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 12% مقارنة مع عام 2019، فمع بداية التأثير بجائحة كورونا والتي القت بظلالها خلال الربع الأول من عام 2020، شهد الإقتصاد الفلسطيني تراجعاً نسبته 4% مقارنة مع الربع المناظر 2019، ليزداد التراجع في ظل تعمق الجائحة، والتي على أثرها فرضت مجموعة من الإجراءات ضمن حالة الطوارئ، حيث شهدت فلسطين إغلاقاً جزئياً وشاملاً على فترات متقطعة وذلك للحد من تفشي هذا الوباء، تركز هذا الإغلاق خلال الربع الثاني من عام 2020، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً حاداً بحوالي 20% مقارنة مع نفس الربع من العام السابق، وخلال النصف الثاني من عام 2020، بدأت معظم الأنشطة الاقتصادية بالتعافي التدريجي وذلك من منطلق الموازنة بين الإقتصاد والصحة، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن مستواه ظل أقل مما كان عليه قبل الجائحة متأثراً أيضاً بإجراءات الاحتلال الإسرائيلي المتعلقة بحجز عائدات المقاصة والتي

استمرت لأكثر من سبعة أشهر متتالية، حيث تشكل تلك الأموال ما نسبته 70% من إجمالي الإيرادات وتعتبر المصدر الأساسي لتغطية النفقات الجارية. وعلى مستوى الإنفاق تراجع الاستهلاك الكلي في فلسطين خلال نفس العام بنسبة 6% كما تراجع الاستثمار الكلي بنسبة 36%.

■ تراجع في معظم الأنشطة الاقتصادية نتيجة الإغلاق الجزئي والشامل لمعظم مفاصل الاقتصاد

شهدت معظم الأنشطة الاقتصادية تراجعاً ملحوظاً في قيمتها المضافة خلال العام 2020 مقارنة مع العام 2019. حيث سجل نشاط الخدمات أعلى قيمة تراجع بنسبة 10%، وكان المتضرر الأكبر منه النشاط السياحي بما يشمل المطاعم والفنادق، حيث توقف أكثر من 10 آلاف عامل عن العمل في هذا القطاع، كما تراجع نشاط الإنشاءات بنسبة 35%، بسبب التراجع الحاد في مستوى الطلب على البناء لتلك الفترة، حيث انخفض عدد رخص الأبنية بنسبة 45% خلال فترة الإغلاق الشامل (الربع الثاني 2020)، ثم نشاط الصناعة الذي تراجع بنسبة 12% خلال عام 2020، حيث شهد النصف الأول من عام 2020 انخفاض كميات الإنتاج الصناعي بنسبة 6% إلا أنه خلال النصف الثاني من عام 2020 بدأ هذا النشاط بالتعافي التدريجي ولكن بمستوى أقل مما كان عليه قبل الجائحة نتيجة أزمة المقاصة، وشهد نشاط الزراعة تراجعاً بنسبة 11%.

■ إجمالي عدد العاملين

توقف أكثر من 66 ألف عامل عن العمل خلال العام 2020، أدى لارتفاع معدل البطالة إلى 27.8% مما يعكس انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14%، ودخول فئات جديدة إلى دائرة الفقر والفقر المدقع. انخفض إجمالي عدد العاملين في سوق العمل من 951 ألف عامل عام 2019 إلى 884 ألف عامل عام 2020، وارتفع معدل البطالة من 26.3% إلى 27.8%، وذلك بسبب التأثير بتداعيات جائحة كورونا على مفاصل الاقتصاد الكلي. خلال فترة الإغلاق الشامل (خلال الربع الثاني 2020)، انخفض عدد العاملين في سوق العمل المحلي الفلسطيني بمقدار 78 ألف عامل، وانخفض عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات بحوالي 34 ألف عامل، ويعود هذا الانخفاض إلى الإجراءات التي تم اتخاذها للحد من انتشار الفيروس، ونتيجة لتخفيف الإجراءات الخاصة بالجائحة، والعودة بشكل تدريجي للعمل في أماكن العمل في الآونة الأخيرة، ارتفع عدد العاملين في سوق العمل المحلي الفلسطيني بمقدار 12 ألف عامل خلال الربع الثالث من عام 2020 مقارنة بالربع السابق، كما ارتفع عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات بحوالي 33 ألف عامل.

■ منشآت القطاع الخاص خسرت أكثر من نصف انتاجها أو مبيعاتها خلال فترة الإغلاق الشامل

تشير النتائج أن أكثر من ثلثي المنشآت الاقتصادية تعرضت للإغلاق بمعدل يقارب الشهر والنصف خلال الفترة (2020/3/5-2020/5/31)، تركز الإغلاق في قطاع الخدمات وبمحافظة بيت لحم، لتعاني 63% من تلك المنشآت من وقف الإمدادات المتعلقة بمدخلات الإنتاج من مواد خام ومستلزمات إنتاج، وتراجع في مستوى الإنتاج أو حجم المبيعات بحوالي النصف لتضطر حوالي 14% من المنشآت الفلسطينية لتسريح جزء من العاملين لديها لمواجهة تلك الأزمة.

انخفاض اسعار المستهلك خلال عام 2020

كتقديرات أولية، سجل متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في فلسطين خلال العام 2020 انخفاضاً نسبته 1.0% مقارنة مع العام 2019. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020-2021م)

1.12.3 المطلب الثالث: أثر فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على الاقتصاد الفلسطيني

كما هو الحال في كافة أنحاء العالم، شهدت فلسطين تداعيات اقتصادية خطيرة نتيجة للوباء، وخاصةً بعد ارتفاع عدد حالات الإصابة في الموجة الثانية والحاجة المستمرة لفرض الإغلاقات. ومن هذا المنطلق، تحوّل الوباء من مشكلة صحية إلى صفة قوية للاقتصاد وسوق العمل الفلسطيني. لم يؤثر ذلك فقط على العرض (إنتاج البضائع والخدمات)، بل وأثر أيضاً على الطلب (الاستهلاك والاستثمار)، حيث امتدت تأثيرات الاضطرابات الإنتاجية إلى سلاسل التوريد. وفي نفس الوقت، واجهت جميع المشاريع والأنشطة التجارية (بغض النظر عن حجمها) تحديات جمّة، وخاصةً الشركات العاملة في مجال السياحة والنقل والضيافة، مما شكّل تهديداً حقيقياً بحدوث انخفاض كبير في الإيرادات، وفقدان الوظائف وازدياد حالات الإعسار المالي في قطاعات معينة.

تجلى أثر جائحة الكورونا على الاقتصاد الفلسطيني على المستويين الكلي والجزئي. فعلى مستوى الاقتصاد الكلي، أشارت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 13.5% بسبب تأثير الطلب والعرض في آنٍ واحد. لكن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس (2020) يتوقع بالمقابل حدوث انخفاض أكبر بكثير في الناتج المحلي الإجمالي وأن الخسائر قد تصل إلى 35% (38%) للعمال في إسرائيل). نتيجة ذلك، سينخفض مستوى الطلب في اقتصاد الضفة الغربية بنسبة 25% للعمال داخل الاقتصاد الفلسطيني وبنسبة 50% للعمال في إسرائيل - وهذا يعني بأن الانخفاض الكلي في الطلب على العمالة في الضفة الغربية سيصل إلى 30%.

تشير هذه التقديرات الإجمالية إلى حدوث تداعيات بعيدة المدى على كافة مناحي الحياة الاقتصادية، بما في ذلك التوظيف، وحقوق العمال، والإنتاج، والتجارة، ومستويات المعيشة وغيرها. وبحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تم إغلاق 37,336 منشأة نتيجة لقرار السلطة الفلسطينية بتقييد النشاط الاقتصادي ابتداءً من 22 آذار 2020. كانت هذه المنشآت توظف 105,345 عاملاً في الضفة الغربية وقطاع غزة (71,043 في الضفة الغربية و34,302 في قطاع غزة). ووفقاً للتقديرات، انخفضت قدرة هذه المنشآت على استيعاب العمالة بقيمة 26%. وبحسب معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، من المتوقع أن ترتفع نسبة البطالة في الضفة الغربية لتصل إلى 36% على الأقل. وخلال العام 2019، بلغت معدلات البطالة في الضفة الغربية 15%، وهذا يعني أنه من المتوقع أن تتضاعف نسبة البطالة. كما تشير الدراسات إلى أن الانخفاض في توظيف العمال غير المهرة سيكون أعلى بكثير من الانخفاض في توظيف العمال المهرة (15%).

فيما يتعلق بالإغلاقات، هناك مجموعتين واسعتين من القطاعات أو المهن التي استمر العمال بأنشطتهم فيها وحصلوا على مرتباتهم دون أن يتأثروا كثيراً. أولاً، القطاعات أو المهن التي يمكن العمل عليها من البيت (العمل عن بُعد)، وثانياً، القطاعات أو المهن التي تستدعي "عمالاً ضروريين". تشمل هاتين الفئتين موظفي القطاع العام، مثل العمال الضروريين في القطاع المالي وقطاعي الصحة والرعاية، بالإضافة إلى العاملين عن بُعد في قطاع التربية والتعليم والمؤسسات غير الحكومية. علاوة على ذلك، استمر بعض العمال الفلسطينيين في وظائفهم داخل إسرائيل، وكانت هناك حاجة لإبقاء نسبة من هؤلاء العمال للقيام بالأنشطة الضرورية لإنتاج الأغذية، وصيانة البنية التحتية وما شابه. على الرغم من ذلك، لم تتمكن نسبة كبيرة من العمال من مواصلة أعمالهم أو جني أي دخل خلال فترات الإغلاق، ومنهم العمال الأجوريين في الاقتصاد غير الرسمي، والعمال المؤقتين أو غير المنتظمين (بما في ذلك العاملين في قطاع النقل)، والعمال المنزليين، وعمال البناء والباعة المتجولين. ومن بين المتأثرين أيضاً أصحاب المشاريع الصغيرة والعاملين لحسابهم الخاص (بما في ذلك تجار الجملة والتجزئة (المفرق)، وعمال المواصلات وأصحاب المطاعم)، ناهيك عن العمال العاديين الذين تم إغلاق قطاعاتهم بشكل كامل (مثل العاملين في قطاعات السياحة والفنادق وبعض المطاعم وشركات التصنيع).

إحدى الفئات الأكثر تضرراً هم عمال الاقتصاد غير الرسمي الذين يتم توظيفهم بدون عقود، وهؤلاء هم جزء من العمال الفلسطينيين الأجوريين الذين لا يعملون وفقاً لأي عقد، والذين تصل نسبتهم 48% من إجمالي العمال الأجوريين. يشكل هؤلاء العمال تقريباً 50% من العاملين في القطاع الزراعي و40% من عمال البناء. كما أن الكثير من عمال الاقتصاد غير الرسمي يعملون لحسابهم الخاص، وخاصةً المشتغلين في قطاع النقل وتجارة التجزئة وفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2020م، وهذا يعني أن العمال الأقل مهارة سيعانون أكثر من أي فئة أخرى. ومن المتوقع

أن تزداد معدلات الفقر نتيجة لفقدان الإنتاج وإغلاق المحال التجارية وفقدان الوظائف، وتشير التوقعات إلى أن قيمة الأجور ستخفض بنسبة 6% نتيجة لإغلاق المحال والمشاريع التجارية.

وبشكل عام، تُظهر هذه التقديرات أن لدى فيروس كورونا المستجد أثر هائل على الاقتصاد الفلسطيني، وخاصةً على نمو الناتج المحلي الإجمالي، والطلب/الاستهلاك، والتوظيف/العمالة، والتجارة ومعدلات الفقر. لذلك، يجب على سياسات الاستجابة أن تتضمن توجيهات واستراتيجيات طويلة الأمد يتم فيها الأخذ بعين الاعتبار التشوهات والاختلالات الموجودة في سوق العمل الفلسطيني. إن الغاية من ذلك هي تعزيز قاعدة الاقتصاد الفلسطيني من خلال الاستثمار في النشاطات الإنتاجية التي من شأنها أن تخلق وظائف مستدامة مع تجنب خلق فرص العمل التي تركز فقط على توفير المؤقت للدخل. يستدعي ذلك المزيد من التدخلات البنوية التي تربط بين سياسات الاقتصاد الجزئي وسياسات الاقتصاد الكلي (مع التركيز على الاستثمار والاستفادة من التجارة) من أجل خلق فرص عمل منتجة وأكثر استقراراً في الاقتصاد الفلسطيني. يمكن عمل ذلك كما يلي:

— أن تشمل التدخلات قصيرة الأجل خطط دعم الدخل وإعانات الأجور للعمال الذين فقدوا وظائفهم أو دخلهم بسبب الإغلاقات (مع وجود خطط خاصة تستهدف عمال الحضانات، وسائقي سيارات الأجرة والعمومي، والعمال المنزليين وغيرهم من عمال المياومة — سواء في الاقتصاد الرسمي أو غير الرسمي).

— يجب أن تستهدف التدخلات طويلة الأجل القطاعات الإنتاجية كالقطاع الصناعي والزراعي. وتجدد الإشارة بأن تعزيز ودعم هذين القطاعين هو في غاية الأهمية لأنهما يولدان فرص عمل ذات جودة واستقرار أعلى ويقللان من الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي. يمكن عمل ذلك (على سبيل المثال) من خلال إعطاء الأولوية لبعض القطاعات الصناعية الفرعية وتقديم الدعم لها. إن اختيار هذه القطاعات الفرعية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الاقتصادية من جهة والقيود الإسرائيلية المفروضة على الشعب الفلسطيني من جهة أخرى. بالإضافة لذلك، يجب تعزيز شبكات سلاسل التوريد الخاصة بهذه القطاعات (وخاصةً الشبكات المحلية) من أجل الاستفادة بشكل أكبر من المساهمات والخبرات المحلية وتقليل الواردات من الاقتصاد الإسرائيلي قدر الإمكان. فيجب أخذ كافة هذه الأمور بعين الاعتبار، ومن المهم أيضاً الرفع من مستوى تدريب الموارد البشرية العاملة في هذه القطاعات من خلال تقديم التدريب المهني ذو الجودة العالية، ولا سيما في الجوانب المرتبطة باستخدام التكنولوجيا، والابتكار، والتسويق، والمساهمات/المدخلات). البطمة، سامية).

2.12 المبحث الثاني: القطاع السياحي الفلسطيني

تعتبر فلسطين من أهم مناطق الجذب السياحي على المستوى العالمي، نظراً لما تتميز به من خصائص طبيعية وبشرية تعتبر بمثابة عوامل جاذبة للنشاط السياحي، خاصة ما يتعلق منها بالسياحة الدينية التي تعتبر من أهم أنماط السياحة في فلسطين.

ويحتل القطاع السياحي ركناً أساسياً في الإقتصاد الفلسطيني، نظراً لكون فلسطين غنية بالموارد السياحية الجاذبة لشرائح كبيرة من السياح على اختلاف جنسياتهم ومذاهبهم. (حماد، عبد القادر، 2015م)

ويعتبر الموقع الجغرافي للأراضي الفلسطينية ذو تأثير هام على السياحة من حيث كونها منطقة جذب سياحي بحكم الموقع المتميز الذي يعتبر قريباً من مصادر ورود السائحين والحجاج، والمتمثل في دول غربي أوروبا وبعض مناطق آسيا وإفريقيا، إلى جانب الموارد السياحية المتنوعة والمميزات التي تمتلكها وخاصةً من المنظور الديني لأتباع الديانات السماوية وما تمثله من مهد للحضارات البشرية. كما تمتاز الأراضي الفلسطينية المناخ المتنوع على مدار السنة، خاصةً بالنسبة للسياح والحجاج القادمين من غرب أوروبا وأمريكا الشمالية الذين يستفيدون من اعتدال المناخ صيفاً ودفئه شتاءً.

2.12.1 المطلب الأول: السياحة والاقتصاد الفلسطيني

تلعب السياحة دوراً هاماً في اقتصاديات كثير من دول العالم كمصدر للدخل القومي، إضافةً لما توفره السياحة من العملات الأجنبية وفرص العمل، إلى جانب تشجيعها للاستثمار في مجال الخدمات السياحية، كإنشاء الفنادق والمطاعم والنقل والمنتجات الفولكلورية.

والمنتج السياحي والمتمثل في عوامل الجذب السياحي "الموارد السياحية الطبيعية والتاريخية والأثرية" لا يباع إلا من خلال السياحة، فهذه الموارد لا تدر عائداً بطبيعتها، إلا إذا بيعت في شكل منتج سياحي، وهذا المنتج لا يباع في معظم الأحوال إلا بوجود وجود سلع وخدمات مساعدة تتمثل في التسهيلات السياحية التي يجب أن تتواجد إلى جانب الموارد السياحية وتتمثل هذه التسهيلات السياحية في أربع مجموعات هي:

-توفر هياكل البنية التحتية، كشبكات النقل، المياه والكهرباء، وسائل الاتصال، أجهزة ومؤسسات مختصة توفر الأمن والاستقرار.

-توفر المنشآت السياحية كالفنادق، القرى السياحية، النوادي الترفيهية.

-توفر النقل بأشكاله المتاحة البري، الجوي، البحري.

-توفر الخدمات السياحية الترويجية: كأماكن التسلية، محلات بيع الهدايا التذكارية والسلع السياحية.

وبالنظر إلى أن مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، تفتقر إلى المواد الأولية والموارد الطبيعية ولا يوجد فيها صناعات متطورة، فإن السياحة تلعب دوراً هاماً في تنمية الاقتصاد الفلسطيني. ولما كانت الضفة الغربية وقطاع غزة ما تزال فعلياً تحت السيطرة الإسرائيلية خاصة فيما يتعلق بالمعابر وحرية التنقل، فإن الفلسطينيين لا يستفيدون إلا بنسبة ضئيلة من المردودات السياحية. وتبين الأرقام أن ما نسبته 78% من السياح الوافدين إلى "إسرائيل" يقومون بزيارة المناطق السياحية في الضفة الغربية وبشكل خاص مدينة بيت لحم، وبالرغم من ارتفاع هذه النسبة إلا أن الإيرادات الفلسطينية من السياح الزائرين للمناطق الفلسطينية هي إيرادات محدودة جداً وتشكل ما نسبته 5% فقط من إنفاقه السائح الأجنبي أثناء زيارته للأراضي المقدسة.

وتتأثر السياحة إيجاباً أو سلباً بكل الظواهر الاقتصادية الموجودة في الأراضي الفلسطينية وذلك على اعتبار أن الأموال التي ينفقها السياح على المبيت والطعام والمواصلات والنشاطات والمشتريات يجرى إنفاقها في منشآت اقتصادية أخرى إذ يتم إعادة إنتاج الدخل من جديد ومن خلال هذه الدورة يتم إعادة توزيع العائدات السياحية. كما تلعب السياحة دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني من حيث توريد العملات الأجنبية والتحويلات الخارجية.

وخلال الفترة بين عامي 1995 و 2000 ساهمت صادرات السياحة والسفر بحوالي 25% من الصادرات الخدمية الكلية، وكان ذلك انعكاساً لفترة الهدوء السياسي النسبي الذي أعقب بدء تطبيق اتفاقيات التسوية الفلسطينية الإسرائيلية، وما تبع ذلك من تغيير بعض الإجراءات المتعلقة بحركة السياحة والسفر من وإلى الأراضي الفلسطينية، وهو ما زاد من مساهمة هذا القطاع في التجارة الخدمية الفلسطينية خلال هذه الفترة. ففي العام 1995 حقق قطاع السياحة في الضفة الغربية عائدات إجمالية بلغت 152 مليون منها 132 مليون دولار كان من نصيب القدس الشرقية أي ما نسبته 86%، بينما حققت أريحا وبيت لحم معظم المبلغ المتبقي.

وأدى التصعيد الإسرائيلي مع اندلاع انتفاضة الأقصى إلى تراجع حاد في النشاط السياحي، فقد بلغ عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة مطلع انتفاضة الأقصى عام 2000 ما مجموعه 116 فندقاً، لتراجع في نهاية العام 2002 إلى 72 فندق. وأشار إلى هذا الوضع التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة في فلسطين تحضيراً للقمة العالمية حول التنمية المستدامة في جوهانسبرغ في العام 2003 والذي أكد أن مساهمة السياحة في الاقتصاد المحلي انخفضت إلى أدنى مستوى لها، بسبب الحصار الإسرائيلي منذ سبتمبر 2000م على المناطق الفلسطينية.

ومع استعادة شيء من الاستقرار منذ العام 2007 تم إقامة بعض الفنادق ليصل عددها منتصف العام 2010 ما مجموعه 94 فندقاً منها 86 في الضفة الغربية حظيت محافظة القدس بالعدد الأكبر منها بواقع 29 فندق، بينما بلغ عدد الفنادق العاملة في قطاع غزة ثمانية فنادق فقط وهو ما يعكس الواقع الذي يعيشه في ظل الحصار الإسرائيلي الذي يقوض القطاع السياحي في غزة.

وفيما يخص العمالة في القطاع السياحي الفلسطيني فقد بلغ عدد العاملين في المنشآت السياحية المختلفة في الضفة وغزة 5297 عامل في العام 2000 مقابل 2903 عامل في العام 1995. وهو ما يشير لارتفاع ملحوظ نتيجة جهود السلطة الوطنية في هذا المجال، إلا أن هذا العدد تراجع كثيراً خلال انتفاضة الأقصى، ليعود إلى التوازن في العام 2007 ليصل العدد إلى 4361 منتصف العام .

ويبقى الواقع الفلسطيني العام ومن ضمنه ما يتعلق بالجانب الاقتصادي ومساهمة القطاع السياحي فيه مرتبطاً بالوضع السياسي، كما يؤكد ذلك مجموعة دراسات أصدرها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) حول تعزيز قدرات الاقتصاد الفلسطيني الذاتية، حيث انتقدت الفرضيات التي تم التعامل معها فلسطينياً كمسلمات وأثبتت خطورتها، وأهمها فرضية إمكانية قيام علاقة تعاونية مع إسرائيل خلال المرحلة الانتقالية. والفرضية الثانية، وهي جدوى إعطاء الأولوية لقطاعات السياحة والتجارة والمرافق السيادية قبل تسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. ونبهت هذه الدراسات إلى مخاطر الفصل الفلسطيني بين السياسة والاقتصاد قبل إقامة الدولة الفلسطينية والتحرر من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة إلى أهمية توجيه الدعم للقطاعات الإنتاجية القادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان لدعم صمودهم. كما تناولت هذه الدراسات التشوهات في البنية الاقتصادية خلال فترة الاحتلال، حيث تدنت مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي والتشغيل والصادرات. وتعرض قطاع الخدمات إلى تشوهات من نوع معين، حيث نمت بعض الأنشطة التي تخدم الاقتصاد الإسرائيلي مثل تجارة الجملة والتجزئة، والنقل، بهدف تسهيل تدفق السلع المستوردة من إسرائيل إلى المناطق الفلسطينية، وتسهيل تنقل العمالة إلى إسرائيل. فيما واجه قطاع السياحة عراقيل نتيجة إهمال المواقع الأثرية وعدم صيانتها، وتقييد ترخيص بناء الفنادق والأدلاء السياحيين.

وفيما يتعلق بالسياحة الخارجية التي يقوم بها سكان الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فيلاحظ أن نسبة السياحة الترفيهية منها قليلة جداً، حيث تشير البيانات الإحصائية لسنة 2009 أن 16% من العائلات الفلسطينية قامت برحلات سياحية خارجية، كان منها 52% إلى الأردن و 3% إلى مصر معظمها لزيارة الأقارب في هذين البلدين، فيما بلغت نسبة الذين قصدوا المملكة العربية السعودية نحو 21% غالبيتهم لأداء مناسك الحج والعمرة. وبلغ

مجمّل إنفاق هؤلاء المواطنين على رحلاتهم الخارجية نحو 137.2 مليون دولار. (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، 2016م)

2.12.2 المطلب الثاني: القطاع السياحي الفلسطيني وجائحة كورونا

• خسائر القطاع السياحي الفلسطيني تجاوزت المليار دولار

إن الآثار المدمرة الناتجة عن جائحة كورونا، أدت إلى شلل في كل القطاعات الخدمائية والإنتاجية في العالم بشكل عام وفلسطين بشكل خاص. حيث قدّر جهاز الإحصاء الفلسطيني ووزارة السياحة والآثار، خسائر إيرادات السياحة الداخلية بما يقارب 1.15 مليار دولار أميركي، التي تشمل السياحة الوافدة من الخارج والمحلية، وذلك بسبب فيروس «كورونا».

وشهد قطاع السياحة في فلسطين نمواً متتالياً خلال الأعوام السابقة من حيث ارتفاع الاستثمارات في هذا القطاع ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، خصوصاً السياحة الدينية. ويشكل إجمالي ما ينفق على قطاع السياحة في فلسطين ما يقارب 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أي ما يعادل 1.5 مليار دولار أميركي موزعة بنسبة 89 في المائة على إنفاق السياحة الوافدة، و11 في المائة على السياحة المحلية.

وتجاوزت خسائر القطاع السياحي المليار دولار أميركي، جراء الانخفاض الحاد في السياحة الوافدة والمحلية خلال الشهور العشرة الأخيرة. وكان أثر جائحة كورونا على الأنشطة السياحية كبيراً، خاصة في محافظتي بيت لحم والقدس، اللتين تستقبلان العدد الأكبر من النزلاء والسياح، حيث يوجد ما نسبته 81 في المائة من إجمالي عدد نزلاء الفنادق في محافظتي بيت لحم والقدس، مما يجعلهما الأكثر تضرراً على مستوى الوطن. (جريدة الشرق الأوسط _ جريدة العرب الدولية _، 2021م)

وتشير التقديرات الأولية إلى تراجع انفاق السياحة الوافدة إلى فلسطين بنسبة 68% بالمقارنة مع عام 2019 لتبلغ 466 مليون دولار أميركي، لتقدر خسائر قطاع السياحة الوافدة إلى فلسطين بحوالي 1.021 مليار دولار أميركي لعام 2020. وقدّرت خسائر الانفاق على السياحة المحلية في فلسطين خلال عام 2020 بقيمة 134 مليون دولار أميركي.

• محافظتي بيت لحم والقدس الأكثر تضرراً جراء جائحة كورونا

إن أثر جائحة كورونا على الأنشطة السياحية كان كبيراً وبخاصة في محافظتي بيت لحم والقدس التي تستقبل العدد الأكبر من النزلاء والسياح، حيث يتواجد ما نسبته 81% من إجمالي عدد نزلاء الفنادق في محافظتي بيت لحم والقدس، مما يجعلهما الأكثر تضرراً على مستوى الوطن.

• أكثر من 10 آلاف عامل توقفوا عن العمل خلال فترة الجائحة

بلغ عدد العاملين في الأنشطة ذات العلاقة بالقطاع السياحي خلال الربع الثاني من العام 2020 نحو 33 ألف عاملاً يشكلون ما نسبته 3.7% من إجمالي العاملين في فلسطين، وبالمقارنة مع ذات الفترة من العام السابق، فقد انخفض العدد بنسبة 23%، حيث وصل عددهم في حينه نحو 43 ألف عامل.

• انخفاض ملموس لعدد الزيارات الوافدة الى الضفة الغربية خلال النصف الأول من العام 2020

على الرغم من ارتفاع عدد الزوار الذي شهدته المواقع السياحية في الضفة الغربية خلال شهري كانون ثاني وشباط من العام الجاري بنسبة وصلت الى 7%، إلا أن هذه المواقع شهدت خلال النصف الأول من العام 2020 هبوطاً كبيراً في عدد الزيارات الوافدة بنسبة 64% مقارنة بذات الفترة من العام السابق، حيث بلغ عددها خلال النصف الأول من العام 2020 نحو 658.2 ألف زيارة، منها 46% من الفلسطينيين المقيمين في أراضي 1948، وتركز هذا الانخفاض في عدد الزوار خلال الربع الثاني في عام 2020.

كما شهدت كافة المحافظات انخفاضاً في عدد الزيارات الوافدة خلال النصف الأول من العام الحالي بنسب تراوحت بين 60% في كل من محافظتي نابلس وإريحا والأغوار، و88% في محافظة رام الله والبيرة، فيما شهدت محافظة طولكرم ارتفاعاً بنسبة 17% مقارنة بذات الفترة من العام السابق.

وعلى الرغم من الارتفاع الذي شهدته أعداد ليالي المبيت في الفنادق خلال شهري كانون الثاني وشباط بنحو 22% و8% على التوالي، إلا أن هناك انخفاض بعدد ليالي المبيت في الفنادق بنسبة 60% خلال النصف الأول من العام الجاري وصل نحو 377.5 ألف ليلة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020م)

وعلى الرغم من وفرة الموارد السياحية والإمكانات الكبيرة التي تتمتع بها فلسطين كواجهة سياحية دينية وتاريخية وثقافية إلا أن مساهمة السياحة للأنشطة الاقتصادية في فلسطين هي في الحد الأدنى، و شهد قطاع السياحة في فلسطين نمواً خلال الأعوام السابقة من حيث ارتفاع الاستثمارات في هذا القطاع ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي متتالياً والمتأثر بالدور السياسي الذي تلعبه فلسطين على الخارطة السياحية العالمية من حيث السياحة الدينية. حيث بلغ إجمالي القيمة

المضافة للأنشطة السياحية (أي القيمة المتولدة ألية وحدة تمارس نشاط سياحي إنتاجي) في فلسطين خلال العام 2018 ما مجموعه 408 ملايين دولار أمريكي، ليشكل ما نسبته 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي بينما بلغ عدد المنشآت العاملة بهذا القطاع ما مجموعه 10.706 (منشآت في فلسطين، وتظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء (2018) الى وجود 10706 منشأة سياحية، وتشكل المطاعم والفنادق 68. % من هذه المنشآت، ويعزى السبب في انخفاض مساهمته إلى القيود المفروضة من قبل الاحتلال الاسرائيلي على تطوير قطاع السياحة بحكم سيطرته على المنافذ والمعابر الحدودية وعلى المعالم والمواقع السياحية والدينية. وضمن رؤية الحكومة الفلسطينية للتنمية بالعناقيد، تبنت الحكومة الفلسطينية اول عنقود تنموي سياحي في محافظة بيت لحم، حيث يستهدف المجموعات السياحة المنظمة وزيادة عددها ومدة اقامتها من جهة، واستهداف سياحة الافراد والترويج لهذا النوع من السياحة في شتى دول العالم، وتوفير المرافق اللازمة بما يضمن سياحة سهلة وآمنة في المحافظة، حيث سيتم ابراز هذا العنقود بشكل تفصيلي ضمن الاستراتيجية القطاعية للقطاع السياحي .يعاني قطاع السياحة من الآثار المدمرة الناتجة عن جائحة كورونا، حيث شهدت الفترة الاولى من الجائحة توقف وشلل تام في معظم الانشطة السياحية في معظم المحافظات، وكان قطاع الفنادق والمطاعم والمقاهي وشركات السياحة والسفر والنقل السياحي المتضرر الاكبر في هذه الازمة، حيث اشار بيان صحفي مشترك ما بين الإحصاء الفلسطيني ووزارة السياحة والآثار بمناسبة يوم السياحة العالمي إلى انخفاض حاد في السياحة الوافدة والمحلية خلال العشرة شهور آذار-كانون أول/2020، وقدرت خسائر إيرادات السياحة الداخلية والتي تشمل السياحة الوافدة من الخارج والسياحة المحلية بما يقارب 1.15 مليار دولار أمريكياً أثر جائحة كورونا على الأنشطة السياحية كان كبيراً وبخاصة في محافظتي بيت لحم والقدس التي تستقبل العدد الأكبر من النزلاء والسياح، حيث يتواجد ما نسبته على مستوى % 81 من إجمالي عدد نزلاء الفنادق في محافظتي بيت لحم والقدس، مما يجعلهما الأكثر تضرراً الوطن، وفيما يتعلق بالعمالة في هذا القطاع اشارت البيانات ان عدد العاملين في الانشطة ذات العلاقة بالقطاع السياحي بلغ خلال الربع الثاني من العام 2020 نحو 33 الف عاملاً حيث يشكلون ما نسبته 3.7% من اجمالي العاملين في فلسطين، وبالمقارنة مع ذات الفترة من العام السابق، فقد انخفض العدد بنسبة 23 %، حيث وصل عددهم في حينه نحو 43 الف عامل.(وزارة الإقتصاد الوطني، 2020م)

2.12.3 المطلب الثالث: محاولات وزارة السياحة والآثار الفلسطينية للتغلب على جائحة كورونا

*تشكيل فريق وطني لمراقبة تنفيذ البروتوكولات الصحية في المنشآت السياحية ومن قبل مقدمي الخدمات السياحية في فلسطين

حيث يضم هذا الفريق 22 شخصاً من كوادر الوزارة (من الإدارة العامة للتسويق والإعلام السياحي والإدارة العامة لترخيص المهن السياحية) بالإضافة لممثلين عن جمعيات القطاع الخاص السياحية.

سيكون من صلب مهام هذا الفريق التعرف على البروتوكولات التي أعدتها الوزارة بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية GIZ وبإشراف ومتابعة شركتان عالميتان وهما شركة Hotel Resilient وشركة Mascontour. علاوةً على ذلك، سيقوم الفريق بأخذ دورات تعليمية وتدريبية لمعرفة آليات تنفيذ البروتوكولات والرقابة عليها والتأكد من تطبيقها وبعدها يقوم الفريق الوطني بعمل توصية للجهات الرسمية في حال قامت المنشأة بتنفيذ ما هو مطلوب منها بمنحها شهادة تمكنها من إعادة فتح أبوابها وأعمالها بعد عودة السياحة.

*إطلاق منصة إلكترونية خاصة بالبروتوكولات الصحية في قطاع السياحة تحت مسمى "Jahzeen.ps" يستطيع من خلالها صاحب كل منشأة أو مقدم خدمة سياحية بالتعرف على البروتوكولات باللغتين العربية والإنجليزية والحصول على دروس ودورات تدريبية افتراضية عبر الجهاز الخلوي كلٌّ في مجال عمله مع تقديم امتحان افتراضي بذلك والحصول على شهادة رقمية في حال اجتاز الشخص الامتحان بنجاح. (الموقع الرسمي لوزارة السياحة والآثار، 2020م)

13 الإطار التطبيقي (بيانات الدراسة وتحليلها)

الأداة وتصحيحها:

لقد تم اعتماد التوزيع التالي لل فقرات وفق مقياس ليكرت الخماسي:

بدرجة عالية جداً	بدرجة عالية	بدرجة متوسطة	بدرجة متدنية	بدرجة متدنية جداً
5	4	3	2	1

تم اعتماد معيار التصحيح الآتي:

مفتاح التصحيح لمقياس ليكرت (الخماسي)	التقدير
1.80-1	ضعيف_ بدرجة متدنية جداً
2.61-1.81	مقبول_ بدرجة متدنية
3.42-2.62	جيد_ بدرجة متوسطة
4.23-3.43	جيد جداً_ بدرجة عالية
5-4.24	ممتاز_ بدرجة عالية جداً

1.13

❖ المحور الثاني: الدعم الحكومي للقطاع السياحي

سيجيب هذا المحور على سؤال الدراسة: إلى أي مدى تؤثر جائحة كورونا على الدعم الحكومي للقطاع السياحي في فلسطين؟

الفرضية للإجابة على السؤال: تؤثر جائحة كورونا على الدعم الحكومي للقطاع السياحي في فلسطين بدرجة عالية.

المسؤولين الحكوميين والخبراء الإقتصاديين

الرقم	المعيار	الدكتور جهاد العيسة جامعة بيرزيت	الباحث عبد العزیز الصالحی مؤسسة مرصد	الباحث فراس جابر مؤسسة مرصد	الباحث إياد الريحاي مؤسسة مرصد	الدكتورة سامية البطمة جامعة بيرزيت	فريد غنام وزارة المالية	نظمي الجعبة جامعة بيرزيت	مهند إسماعيل جامعة بيرزيت	هند بطة مؤسسة مرصد	رامي نصر الله مركز التعاون والسلام الدولي - القدس	المجموع
1	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تراجع الدعم الحكومي للقطاع السياحي في فلسطين.	5\3	5\2	5\1	5\1	5\3	5\3	5\2	5\5	5\2	5\5	2.70
2	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تراجع	5\3	5\2	5\1	5\1	5\3	5\3	5\2	5\5	5\2	5\5	2.70

											المساعدات المالية المقدمة من قبل الحكومة لدعم القطاع السياحي في فلسطين.	
3.20	5\5	5\4	5\3	5\3	5\1	5\4	5\5	5\1	5\2	5\4	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تراجع في التسهيلات الضريبية المقدمة من قبل الحكومة لدعم القطاع السياحي في فلسطين.	3
2.00	5\5	5\1	5\1	5\1	5\1	5\3	5\1	5\1	5\2	5\4	أدى تفشي جائحة كورونا إلى زيادة المطالبة برسوم ترخيص المنشآت السياحية، لغرض زيادة الإيرادات الحكومية.	4
3.80	5\5	5\4	5\5	5\1	5\3	5\4	5\5	5\4	5\2	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليل	5

											حجم الأموال المخصصة في الموازنة الحكومية لدعم وتطوير القطاع السياحي.	
3.70	5\5	5\4	5\4	5\2	5\1	5\5	5\5	5\5	5\2	5\4	أدى تقليل الإنفاق السياحي من قبل الحكومي إلى خفض مستوى مساهمة السياحة في الرخاء الإقتصادي.	6
3.01				معدل الفقرات								
بدرجة متوسطة												

حصلت الفقرات على معدل 3.01 أي بدرجة متوسطة، وعليه يتم رفض الفرضية التي تنص على أن "تؤثر جائحة كورونا على الدعم الحكومي للقطاع السياحي في فلسطين بدرجة عالية." وقبول الفرضية التي تنص على أن "تؤثر جائحة كورونا على الدعم الحكومي للقطاع السياحي في فلسطين بدرجة متوسطة".

❖ المحور الثالث: الإستثمار في مجال الخدمات السياحية

سيجيب هذا المحور على سؤال الدراسة: إلى أي مدى تؤثر جائحة كورونا على الإستثمار في مجال الخدمات السياحية؟

الفرضية للإجابة على السؤال: تؤثر جائحة كورونا على الإستثمار في مجال الخدمات السياحية بدرجة عالية.

المسؤولين الحكوميين والخبراء الإقتصاديين

الرقم	المعيار	الدكتور جهاد العيصة جامعة بيروت	الباحث عبد العزیز الصالحی مؤسسة مرصد	الباحث فراس جابر مؤسسة مرصد	الباحث إياد الريحاوي مؤسسة مرصد	الدكتورة سامية البطمة جامعة بيروت	فريد غنام وزارة المالية	نظمي الجعبة جامعة بيروت	مهند إسماعيل جامعة بيروت	هند بطة مؤسسة مرصد	رامي نصر الله مركز التعاون والسلام الدولي - القدس	المجموع
1	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تعطيل تنفيذ العديد من أعمال المستثمرين في مجال الخدمات السياحية.	5\4	5\3	5\5	5\5	5\5	5\2	5\5	5\4	5\4	5\1	3.80
2	أدى تعطيل تنفيذ العديد من أعمال المستثمرين في مجال الخدمات السياحية الذين بنوا استثماراتهم على قروض بنكية إلى	5\5	5\3	5\5	5\5	5\5	5\3	5\5	5\5	5\4	5\1	3.90

											عدم تمكنهم من الوفاء بالتزاماتهم البنكية.	
3.60	5\1	5\4	5\3	5\5	5\2	5\4	5\5	5\4	5\3	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى عزوف المستثمرين عن الإستثمار في مجال الخدمات السياحية كإنشاء الفنادق، والمطاعم...إلخ.	3
3.50	5\4	5\4	5\5	5\3	5\3	5\3	5\5	5\1	5\2	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تراجع في التسهيلات والحوافز المقدمة للمستثمرين لتعزيز استثماراتهم في مجال الخدمات السياحية.	4
3.60	5\3	5\4	5\5	5\3	5\3	5\1	5\5	5\5	5\3	5\4	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تراجع التنافسية بين المستثمرين في مجال الخدمات السياحية.	5
3.68		معدل الفقرات										

بدرجة عالية	
-------------	--

حصلت الفقرات على معدل 3.68 أي بدرجة عالية، وعليه يتم قبول الفرضية التي تنص على أن "تؤثر جائحة كورونا على الإستثمار في مجال الخدمات السياحية بدرجة عالية".

2.13 بيانات مقابلات المسؤولين في مجال السياحة الدينية والأثرية

سيجيب هذا المحور على سؤال الدراسة: إلى أي مدى تؤثر جائحة كورونا على السياحة الدينية والأثرية في فلسطين؟

الفرضية للإجابة على السؤال: تؤثر جائحة كورونا على السياحة الدينية والأثرية في فلسطين بدرجة عالية.

الرقم	المعيار	الدكتور يوسف النتشه دائرة الاوقاف الاسلامية العامة	الدكتور نظمي الجعبة جامعة بيرزيت	الأستاذ سعيد رابية عضو نقابة أدلاء السياحة	المجموع
1	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص عدد الزيارات الخارجية للأماكن الدينية.	5\5	5\1	5\5	3.66
2	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص عدد الزيارات الداخلية للأماكن الدينية.	5\5	5\2	5\5	4
3	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص عدد الزيارات الخارجية للأماكن الأثرية.	5\4	5\1	5\5	3.33

3.33	5\4	5\1	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص عدد الزيارات الداخلية للأماكن الأثرية.	4
3.33	5\5	5\1	5\4	أدى تفشي جائحة كورونا إلى إلغاء الحجوزات الفندقية المرتبطة بالاماكن الأثرية.	5
3.66	5\5	5\1	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى إلغاء الحجوزات الفندقية المرتبطة بالاماكن الدينية.	6
3.33	5\4	5\1	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى إلغاء تذاكر السفر المرتبطة بزيارة الأماكن الدينية.	7
3	5\4	5\1	5\4	أدى تفشي جائحة كورونا إلى إلغاء تذاكر السفر المرتبطة بزيارة الأماكن الأثرية.	8
3.33	5\3	5\3	5\4	أدى تفشي جائحة كورونا إلى عدم القدرة على ترميم المناطق الأثرية.	9
3.33	5\3	5\3	5\4	أدى تفشي جائحة كورونا إلى عدم القدرة على ترميم المناطق الدينية.	10

3	5\4	5\1	5\4	أدى تفشي جائحة كورونا إلى إضعاف إيرادات الأماكن الأثرية.	11
3.33	5\4	5\1	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى إضعاف إيرادات الأماكن الدينية.	12
4	5\5	5\4	5\3	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص عدد العاملين في الأماكن الأثرية.	13
4	5\4	5\4	5\4	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص عدد العاملين في الأماكن الدينية.	14
3.66	5\4	5\3	5\4	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص نسب الوظائف في الأماكن الأثرية.	15
3.66	5\5	5\2	5\4	أدى تفشي جائحة كورونا إلى زيادة نسبة البطالة في صفوف العاملين في الأماكن الأثرية.	16
4	5\5	5\3	5\4	أدى تفشي جائحة كورونا إلى زيادة نسبة البطالة في صفوف العاملين في الأماكن الدينية.	17

4.66	5\5	5\4	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى زيادة نسبة البطالة المقنعة في صفوف العاملين في الأماكن الأثرية.	18
3.66	5\5	5\3	5\3	أدى تفشي جائحة كورونا إلى زيادة نسبة البطالة المقنعة في صفوف العاملين في الأماكن الدينية.	19
3.66	5\5	5\3	5\3	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص نسب الوظائف في الأماكن الدينية.	20
4.33	5\5	5\3	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تدهور الأحوال المعيشية والإقتصادية للعاملين في الأماكن الأثرية.	21
4	5\5	5\3	5\4	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تدهور الأحوال المعيشية والإقتصادية للعاملين في الأماكن الدينية.	22
4	5\3	5\4	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تدني مستوى جودة الخدمات المقدمة في الأماكن الأثرية.	23
3.66	5\3	5\4	5\4	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تدني مستوى جودة الخدمات المقدمة في الأماكن الدينية.	24

3.66	معدل الفقرات
بدرجة عالية	

حصلت الفقرات على معدل 3.66 أي بدرجة عالية، وعليه يتم قبول الفرضية التي تنص على أن: "تؤثر جائحة كورونا على السياحة الدينية والأثرية في فلسطين بدرجة عالية".

3.13 بيانات مقابلات المسؤولين في القطاع الفندقي

سيجيب هذا المحور على سؤال الدراسة: إلى أي مدى تؤثر جائحة كورونا على القطاع الفندقي في فلسطين؟

الفرضية للإجابة على السؤال: تؤثر جائحة كورونا على القطاع الفندقي في فلسطين بدرجة عالية.

الرقم	المعيار	الأستاذ لؤي كامل مدير عام فندق الكرمل	الأستاذ رائد صبح مسؤول الإستقبال في فندق قصر جاسر	المجموع
1	أدى تفشي جائحة كورونا إلى إغلاق عدد من الفنادق في فلسطين.	5\4	5\5	4.5
2	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص الغرف الفندقية.	5\5	5\5	5

5	5\5	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص الحجوزات الفندقية الخارجية.	3
5	5\5	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص الحجوزات الفندقية الداخلية.	4
5	5\5	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص عدد النزلاء الأجانب في الفنادق.	5
4.5	5\5	5\4	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص عدد النزلاء المحليين في الفنادق.	6
3.5	5\4	5\3	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص وإهمال ترميم الفنادق.	7
2.5	5\4	5\1	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تحويل بعض الفنادق إلى مشاريع واستخدامات أخرى.	8
4.5	5\4	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا تحويل بعض الفنادق إلى مراكز للحجر الصحي.	9
5	5\5	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تراكم الديون على الفنادق.	10

3	5\1	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى لجوء العديد من إدارات الفنادق إلى فصل العديد من العاملين لديها.	11
2	5\3	5\1	أدى تفشي جائحة كورونا إلى لجوء العديد من إدارات الفنادق إلى عدم الوفاء بالتزاماتها اتجاه العاملين.	12
5	5\5	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى لجوء العديد من إدارات الفنادق إلى تقليص نسب الوظائف.	13
3	5\1	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى زيادة نسبة البطالة في صفوف العاملين في القطاع الفندقي.	14
3	5\5	5\1	أدى تفشي جائحة كورونا إلى زيادة نسبة البطالة المقنعة في صفوف العاملين في القطاع الفندقي.	15
5	5\5	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تردي الأحوال المعيشية والإقتصادية للعاملين في القطاع الفندقي.	16
5	5\5	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى توجه العاملين في القطاع الفندقي للعمل في قطاعات أخرى.	17

1	5\1	5\1	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تدني مستوى جودة الخدمات المقدمة في القطاع الفندقي.	18
3.97		معدل الفقرات		
بدرجة عالية				

حصلت الفقرات على معدل 3.97، أي بدرجة عالية، وعليه يتم قبول الفرضية التي تنص على أن: "تؤثر جائحة كورونا على القطاع الفندقي في فلسطين بدرجة عالية".

4.13 بيانات مقابلات المسؤولين في الشركات السياحية وأصحاب الحافلات السياحية

سيجيب هذا المحور على سؤال الدراسة: إلى أي مدى تؤثر جائحة كورونا على الشركات السياحية وأصحاب الحافلات السياحية؟

الفرضية للإجابة على السؤال: تؤثر جائحة كورونا على الشركات السياحية وأصحاب الحافلات السياحية بدرجة عالية.

الرقم	المعيار	الأستاذ عماد أسعد صاحب مكتب أبولو للسياحة والسفر	الأستاذ منيب أبو عصب صاحب شركة أبو عصب للسياحة	الأستاذ مروان زعترة مدير مكتب شركة وكالة زعترة للسياحة والسفر	الأستاذ موسى جمعة صاحب شركة العلاء للسياحة والسفر	الأستاذة براء القواسمة موظفة حجوزات الطيران لدى شركة بوليفارد للسياحة والسفر	المجموع
1	أدى تفشي جائحة كورونا إلى خروج وإغلاق العديد من الشركات السياحية.	5\5	5\3	5\5	5\5	5\5	4.6
2	أدى تفشي جائحة كورونا إلى الإضرار بالوضع المالي للعديد من الشركات السياحية.	5\5	5\5	5\5	5\4	5\5	4.8
3	أدى تفشي جائحة كورونا إلى الإضرار بمصالح العديد من أصحاب الشركات السياحية.	5\5	5\5	5\5	5\5	5\4	4.8
4	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقويض قدرة العديد من الشركات السياحية على الإستمرار بالقطاع.	5\4	5\5	5\5	5\5	5\4	4.6
5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تراكم الديون وزيادة العجز المالي للشركات السياحية.	5\4	5\5	5\5	5\2	5\5	4.2

5	5\5	5\5	5\5	5\5	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص عدد العاملين في الشركات السياحية.	6
4.4	5\4	5\4	5\5	5\4	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى زيادة نسبة البطالة في صفوف العاملين في الشركات السياحية.	7
4.4	5\3	5\4	5\5	5\5	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى زيادة نسبة البطالة في صفوف العاملين في الحافلات السياحية.	8
3.2	5\1	5\1	5\5	5\4	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى زيادة نسبة البطالة المقنعة في صفوف العاملين في الشركات السياحية.	9
3.6	5\3	5\1	5\5	5\4	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى زيادة نسبة البطالة المقنعة في صفوف العاملين في الحافلات السياحية.	10
4.4	5\3	5\4	5\5	5\5	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى عدم قدرة الشركات السياحية على الوفاء بالتزاماتها.	11
3.5	عدم الإجابة	5\3	5\4	5\3	5\4	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تحويل طبيعة عمل العديد من الشركات السياحية إلى نشاطات أخرى.	12
4.6	5\4	5\5	5\4	5\5	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى لجوء العديد من الشركات السياحية لإلغاء معظم تذاكر الطيران.	13

4.8	5\4	5\5	5\5	5\5	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى لجوء الشركات السياحية لإلغاء معظم الحجوزات الفندقية.	14
4.6	5\3	5\5	5\5	5\5	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى الإضرار بمصالح العديد من أصحاب الحافلات السياحية.	15
3.33	عدم الإجابة	عدم الإجابة	5\4	5\5	5\1	أدى تفشي جائحة كورونا إلى لجوء العديد من أصحاب الحافلات السياحية لبيعها بأسعار منخفضة جداً.	16
4.2	5\3	5\4	5\4	5\5	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تراكم الديون وزيادة العجز المالي لأصحاب الحافلات السياحية.	17
4.6	5\3	5\5	5\5	5\5	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى عدم قدرة أصحاب الحافلات السياحية على الوفاء بالتزاماتها.	18
5	عدم الإجابة	5\5	5\5	5\5	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى عدم قدرة أصحاب الحافلات السياحية على سداد القروض البنكية.	19
4.6	3	5\5	5\5	5\5	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى فصل العديد من سائقي الحافلات السياحية.	20
3.25	عدم الإجابة	5\1	5\5	5\2	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تحويل استخدام العديد من الحافلات السياحية إلى استخدامات أخرى.	21

3.8	5\4	5\1	5\4	5\5	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تكديس العديد من الحافلات السياحية في المواقف وعدم صيانتها.	22
1.4	5\1	5\1	5\1	5\3	5\1	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تدني مستوى جودة الخدمات المقدمة من قبل الشركات السياحية.	23
1.4	5\1	5\1	5\1	5\3	5\1	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تدني مستوى جودة الخدمات المقدمة من قبل أصحاب الحافلات السياحية.	24
4.04			معدل الفقرات				
بدرجة عالية							

حصلت الفقرت على معدل 4.04 أي بدرجة عالية، وعليه يتم قبول الفرضية التي تنص على أن: "تؤثر جائحة كورونا على الشركات السياحية وأصحاب الحافلات السياحية بدرجة عالية".

5.13 بيانات مقابلات المسؤولين في المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية

سيجيب هذا المحور على سؤال الدراسة: إلى أي مدى تؤثر جائحة كورونا على المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية في فلسطين؟

الفرضية للإجابة على السؤال: تؤثر جائحة كورونا على المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية في فلسطين بدرجة عالية.

الرقم	المعيار	الأستاذ محمد العارضة موظف استقبال في قرية حداد السياحية	الأستاذ محمد قطوش مدير إداري في منتجع بيتير السياحي	الأستاذ يزن دحبور مدير سفاري أكوابارك	الجموع
1	أدى تفشي جائحة كورونا إلى إغلاق العديد من المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية.	5\5	5\5	5\5	3
2	أدى تفشي جائحة كورونا إلى الإضرار بالوضع المالي للعديد من المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية.	5\5	5\5	5\5	3
3	أدى تفشي جائحة كورونا إلى الإضرار بمصالح العديد من أصحاب المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية.	5\5	5\5	5\5	3
4	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقويض قدرة العديد من المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية على الإستمرار بالقطاع.	5\3	5\5	5\1	3

3	5\5	5\5	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تراكم الديون وزيادة العجز المالي للمنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية.	5
4.33	5\3	5\5	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص وفصل العديد من العاملين في المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية.	6
3	5\5	5\5	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص نسب الوظائف في المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية.	7
3	5\5	5\5	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تردي الأحوال المعيشية والاقتصادية للعاملين في المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية.	8
4.33	5\3	5\5	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى زيادة نسبة البطالة في صفوف العاملين في المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية.	9
3	5\5	5\5	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى زيادة نسبة البطالة المقنعة في صفوف العاملين في المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية.	10
4.33	5\3	5\5	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى عدم قدرة المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية على الوفاء بالتزاماتها.	11

2	5\4	5\1	5\1	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تحويل طبيعة عمل العديد من المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية إلى نشاطات أخرى.	12
3	5\5	5\5	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى لجوء العديد من المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية لإلغاء معظم الحجوزات.	13
2.66	5\1	5\4	5\3	أدى تفشي جائحة كورونا إلى لجوء العديد من أصحاب المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية لبيعها بأسعار منخفضة جداً.	14
3	5\5	5\5	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى عدم قدرة أصحاب المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية على سداد القروض البنكية.	15
3	5\5	5\5	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى عدم القدرة على ترميم العديد من المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية.	16
3	5\5	5\5	5\5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص عدد الزيارات الخارجية إلى العديد من المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية.	17
4.33	5\4	5\5	5\4	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص عدد الزيارات المحلية إلى العديد من المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية.	18
1	5\1	5\1	5\1	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تدني مستوى جودة الخدمات المقدمة في المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية.	19

3.10

معدل الفقرات

بدرجة متوسطة	
--------------	--

حصلت الفقرات على معدل 3.10، أي بدرجة متوسطة، وعليه يتم رفض الفرضية التي تنص على: "تؤثر جائحة كورونا على المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية في فلسطين بدرجة عالية"، وقبول الفرضية التي تنص على أن: "تؤثر جائحة كورونا على المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية في فلسطين بدرجة متوسطة".

****الإجابة على السؤال المفتوح حسب بعض أفراد العينة: ما هي التحديات التي تواجه القطاع السياحي في ظل جائحة كورونا؟**

- عدم سيطرة الحكومة الفلسطينية على المعابر.
- المانحون يقومون بالعمل والدعم بدل الحكومة.
- الاجراءات الصارمة التي تفرضها وزارة الصحة لمواجهة جائحة فايروس كورونا تشكل تحدي امام القطاع السياحي نظرا للتشديدات والقيود الصحية.
- اغلاق الحدود والمعابر والتحكم بحركة الفلسطينيين الداخلية والخارجية من قبل الاحتلال الاسرائيلي.

الخلاصة

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها:

- أدت الإجراءات الفلسطينية المتبعة للحد من الآثار السلبية لتفشي وباء كورونا إلى التأثير على القطاع السياحي الفلسطيني بدرجة عالية.
- تؤثر جائحة كورونا على الدعم الحكومي للقطاع السياحي في فلسطين بدرجة متوسطة، كما تبين بأن جزء كبير من الدعم للقطاع السياحي يقع على عاتق المانحين بشكل أكبر من الحكومة.
- أدى تفشي جائحة كورونا إلى تدني الإستثمار في مجال الخدمات السياحية بدرجة عالية، وتوجه المستثمرين للإستثمار في قطاعات أخرى.
- أدى تفشي جائحة كورونا إلى إغلاق العديد من المكاتب السياحية وتسريح العديد من العمال.
- هناك العديد من الأضرار المالية التي لحقت بمالكين الشركات والمكاتب السياحية، نتيجة للأضرار السلبية التي خلفتها الجائحة من تعطل لعمل القطاع السياحي.
- أدى تفشي جائحة كورونا إلى تردي الأحوال المعيشية والإقتصادية للعديد من العاملين في القطاع السياحي.
- أدى تفشي جائحة كورونا إلى ظهور البطالة المقنعة بين صفوف العاملين في مجال الخدمات السياحية بشكل عام، نتيجة لتعطل القطاع والمرافق السياحية فأصبح العاملين متواجدين في أماكن عملهم دون إنتاجية تذكر، مما دفع العديد من الإدارات إلى تسريح عدد كبير منهم.
- فيما يتعلق بتفشي جائحة كورونا وأثره على جودة الخدمات السياحية المقدمة سواء من المكاتب السياحية أو القطاع الفندقي أو مرافق السياحة الدينية والأثرية أفاد البعض من العينة بأنه بالتأكيد لها التأثير كبير لكن من ناحية إيجابية على جودة الخدمة المقدمة فزاد الإهتمام بالتعقيم والخدمات الصحية الوقائية في المرافق التي استمرت بالعمل حتى لو بنسبة أقل بكثير عن السابق، فيما أفاد البعض الآخر ممن أغلقت مصالحهم السياحية من مكاتب سياحية وفنادق.. إلخ بأن الخدمة نفسها غير موجودة وبالتالي لن نقيس الجودة المقدمة.
- أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص الإهتمام بترميم المرافق السياحية والأثرية، نتيجة ضعف الموارد المالية على الصعيد الحكومي وعلى صعيد مالكيين المرافق السياحية وبالتالي فإن الدعم المقدم لذلك الجانب يقترب من الضعف الشديد.

➤ أدى تفشي جائحة كورونا إلى التأثير على السياحة الدينية والأثرية في فلسطين بدرجة عالية، حيث أدى انتشار الجائحة إلى تقليص وإلغاء العديد من الزيارات الداخلية والخارجية للأماكن الدينية والأثرية، فيما أظهرت الدراسة تحسن بالزيارات الداخلية التي تستهدف المناطق الدينية والأثرية مقارنة بالزيارات الخارجية الوافدة إليها.

➤ أدى تفشي جائحة كورونا إلى التأثير على القطاع الفندقي بدرجة عالية، حيث توجهت العديد من إدارات الفنادق إلى الإغلاق بسبب الخسارة المستمرة، فيما تحول بعضها الآخر إلى مراكز للحجر الصحي، عدا عن الإلتزامات المالية الكبيرة التي ترتبت على عاتق إدارات الفنادق دون وجود إيرادات تذكر، إلى جانب الأضرار التي لحقت بالعاملين في الفنادق، ابتداء من انخفاض أجورهم أو انقطاعها وحتى تسريحهم من العمل في أسوأ الظروف.

➤ أدى تفشي جائحة كورونا إلى التأثير على المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية في فلسطين بدرجة متوسطة، فبالإضافة لحق بهذه المرافق والمنتجعات والعاملين فيها خسائر كبيرة، إلا أن بعض أفراد العينة أفاد بأن هذه المرافق شهدت حالة من العودة المتقطعة للحياة، ففي فترة الأعياد خلال جائحة كورونا والفترة التي أتت ما بين فترة الإغلاقات، شهدت حركة نوعاً ما بعودة العمل لتلك المرافق.

توصيات الدراسة

وبناءً على ما سبق، توصي الدراسة ب:

- ضرورة المطالبة بزيادة الدعم الحكومي للقطاع السياحي في فلسطين، من خلال المحافظة على تخصيص جزء من الموازنة الحكومية للنهوض بهذا القطاع، انطلاقاً من أهميته في انتعاش الإقتصاد الفلسطيني.
- ضرورة العمل على تشجيع الإستثمار في مجال الخدمات السياحية، من خلال تقديم تسهيلات وحوافز للإستثمار، لتشجيع المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال على الإستثمار في المجال السياحي للنهوض به من بعد الآثار الجسيمة التي خلفتها الجائحة.
- محاولة استيعاب القوى العاملة عن العمل والمسرحة من القطاع السياحي في القطاعات الإنتاجية الأخرى الفعالة بشكل أكبر، في محاولة للتخفيف من نسبة البطالة وخاصة في صفوف الشباب.

- تقديم تسهيلات لأصحاب الشركات والمكاتب والحافلات السياحية، مثل تقديم التسهيلات البنكية، وعدم مطالبتهم بالإيجارات كون أن المكاتب مغلقة أصلاً، وعدم دفع الضرائب خلال فترات الإغلاق، كطريقة لمساعدتهم في التخفيف من الخسائر التي خلفتها الجائحة.
- ضرورة العمل على تكاتف جهود القطاعات كافة للنهوض بالقطاع السياحي، فعلى القطاع الخاص أن يقوم بدوره تجاه القطاع السياحي من خلال تقديم التسهيلات البنكية، وتقديم الدعم المالي لإعادة إحياء المرافق السياحية، وعلى مؤسسات القطاع العام الأخرى مساندة القطاع السياحي لإعادة إحيائه، فهو يشكل قطاع مهم من القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، ويشكل جزء كبير من عائدات الإقتصاد الفلسطيني.
- على مؤسسات المجتمع المدني أن تقوم بدورها ومسؤوليتها الاجتماعية اتجاه إعادة إحياء القطاع السياحي من خلال تعزيز السياحة الداخلية عبر تنظيم زيارات ومسارات، وقد يمتد ذلك إلى إنشاء منصة إلكترونية تشارك أبرز المعالم السياحية وتحاكي فكرة المسارات الفعلية للأماكن الأثرية والسياحية في فلسطين.

الخاتمة

مما تقدم نستنتج بأن واقع الإقتصاد الفلسطيني في ظل جائحة كورونا وتحديدًا القطاع السياحي واجه العديد من الصعوبات والتحديات التي حالت دون استمرار فعالية وإنتاجية القطاع السياحي الفلسطيني كما هو بالوضع الطبيعي بل على العكس واجه تراجعاً وإخفاقاً في دوره كأحد أهم عائدات الإقتصاد الفلسطيني، فكما تبين كان للإجراءات الفلسطينية المتبعة للحد من الآثار السلبية لتفشي وباء كورونا تأثيراً على القطاع السياحي الفلسطيني بدرجة عالية، وذلك انطلاقاً من توجيه التركيز بشكل كبير على القطاع الصحي، والعمل على سن إجراءات لمواجهة آثار الجائحة السلبية، ولكن كان لهذه الإجراءات الآثار المدمرة على القطاع السياحي سواء بدراية أو عن غير قصد، فعلى سبيل المثال كان لإجراءات الإغلاق المتتالية آثار مدمرة على حيوية القطاع السياحي، والأدهى من ذلك كان في إجراءات الإغلاق والفتح الغير مبررة والتي أدت إلى الضبابية وعدم الوضوح لدى أصحاب المرافق السياحية، مما ترتب عليهم بخسائر فادحة. بالإضافة إلى ذلك كان للجائحة تأثير ملاحظ على الدعم الحكومي المقدم للقطاع السياحي، فكما تبين هناك تراجع في حجم المساعدات المالية المقدمة من قبل الحكومة للقطاع السياحي للنهوض به وازدهاره، إلى جانب تراجع حجم الأموال المخصصة في موازنة الدولة للقطاع السياحي، وتحويلها لتغطية العجز في القطاع الصحي في محاولة لمواجهة الآثار السلبية للجائحة عليه. كما أظهرت الدراسة أثر الجائحة على حجم الإستثمار في مجال الخدمات

السياحية، حيث ظهر بشكل جلي عزوف نسبة كبيرة من المستثمرين عن الإستثمار في مجال الخدمات السياحية وتحويل استثماراتهم لقطاعات حيوية أكثر في ظل الجائحة، إلى جانب تعطل العديد من المشاريع الإستثمارية في القطاع السياحي بسبب الجائحة. أيضاً أظهرت الدراسة تأثيرات الجائحة على السياحة الدينية والأثرية وهي تعتبر من أهم وأبرز أنواع السياحة في فلسطين ارتباطاً بالطبيعة التاريخية والدينية الفلسطينية، حيث تأثرت تلك الأماكن السياحية والدينية وشهدت انخفاض ملحوظ في عدد السائحين سواء الداخليين أو الخارجيين، وكتحصيل حاصل فإن ذلك يشكل تأثيراً على القطاع الفندقي الفلسطيني والذي شهد أيضاً وفق ما تقدم انخفاضاً نوعاً ما في أعداد النزلاء في الفنادق وخاصة على صعيد النزلاء الأجانب، وكل ذلك مرتبطاً بالضرورة بالتأثير على أصحاب الحافلات والشركات السياحية ووفق ما تقدم هناك انخفاض وتراجع في حجوزات الفنادق والطيران، إلى جانب ظهور حالات من أصحاب الحافلات السياحية قامت بتغيير مجال وقطاع العمل وتراكم الديون، وهذا السبب تحديداً دفع العديد من المكاتب السياحية إلى الإغلاق لتراكم الديون وعدم مقدرتها على دفع الإستحقاقات للبنوك. فكل تلك العوامل والتي سببها الأساسي الجائحة شكلت مجموعها تحدي أمام مقدرة القطاع السياحي على النمو والإنتاج، وبالتالي تأثيره المباشر على الإقتصاد الفلسطيني وتحديدًا انخفاض إيرادات الإقتصاد الفلسطيني من القطاع السياحي الفلسطيني الذي يشكل كما سبق القول أهم وأكبر عائد للإقتصاد الفلسطيني.

References

Article

- _ Al-Batma, Samia, Impact of The New CoronaVirus (Covid-19) on the Palestinian economy, article published on the official website of the Regional Office of the Rosa Luxembourg Foundation in Palestine and Jordan.
- _ World Bank, World Bank's New Economic Monitoring Report, <https://www.albankaldawli.org>
- _ Palestinian Central Bureau of Statistics, results of a joint report by the Palestinian Monetary and Statistics Authority reviewing the performance of the Palestinian economy for 2019, and Economic forecasts for 2020, <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3635>
- _ The Palestinian Central Bureau of Statistics, the performance of the Palestinian economy during 2020, economic forecasts for 2021, <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3880>
- _ The Palestinian Central Bureau of Statistics, The Palestinian Statistics and the Ministry of Tourism and Antiquities issue a press release on the occasion of World Tourism Day, 27/09/2020, <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3816>

_ Official website of the Ministry of Tourism and Antiquities, national team for the application of health protocols in the field of tourism, 2020, <http://www.travelpalestine.ps>

_ Al-Sharq Al-Ahameq Newspaper - Al-Arab International Newspaper, the losses of the Palestinian tourism sector exceeded \$1 billion, 2020, <https://aawsat.com/home/article/2532991>

_ Atuna, Maan, Khalif, Wajdi, et al., Fact Sheet: Impact of Corona Virus on The Tourism Sector in Bethlehem, Palestinian Center for Policy Research and Strategic Studies _Tracks, As part of the Program to Promote Civil and Democratic Participation for Palestinian Youth, July 2020, p.1

_ Ministry of National Economy, Sector Al Strategy for The Development of the National Economy (2021-2023), September 2020, p.8

_ Palestinian News and Information Agency WAFA, Tourism Sector in the Territories of the National Authority – Reality and Challenges, 2016, https://wafa.ps/ar_page.aspx?id=YUuB0sa688847413551aYUuB0s

_ 50% of Palestine hotels closed due to Corona pandemic, <https://www.24fm.ps>

Studies

_ Hals, Pioneer, Reading on the Economic Implications of CORONA Virus on the Palestinian Economy, Arab Democratic Center for Strategic and Economic Political Studies, Research Study, 2020

_ Hammad, Abdul Qadir, Promoting the Concept of Green Practices in the Hotel Sector to Ensure Sustainable Political Development: The State of Hotel Study in the Governorates of the Gaza Strip, Journal of the Islamic University for Human Research, No. 1, Islamic University of Gaza, 2015, p.2

_ Samara, Ashraf, Losses and Losers caused by the Corona crisis in the Palestinian territories, study of the Center for Social and Economic Policy Observatory (Observatory), June 2020, p.9

الملاحق



تحية طيبة، وبعد:

يقوم الباحثون بدراسة بعنوان "واقع الإقتصاد الفلسطيني في ظل جائحة كورونا- القطاع السياحي انموذجاً"، يرجى من حضرتكم التعاون في استكمال البيانات، من خلال الإجابة عن جميع فقرات المقابلة وذلك بوضع إشارة (✓) أمام كل فقرة وتحت درجة الحكم التي تراها مناسبة علماً بأن جميع إجاباتك ستكون سرية لا يطلع عليها سوى الباحثون وسوف تستعمل لغايات البحث العلمي فقط.

وشكراً لحسن تعاونكم

إعداد كل من:

الباحث الدكتور أيمن الزرو.

الباحثة لانا شماسنة.

❖ إجراء المقابلات

الملحق (1): نماذج مقابلات مع المسؤولين الحكوميين والخبراء الإقتصاديين

المحور الأول: الإجراءات الفلسطينية المتبعة للحد من الآثار السلبية لتفشي وباء كورونا على القطاع السياحي الفلسطيني

سيجيب هذا المحور على سؤال الدراسة: إلى أي مدى تؤثر الإجراءات الفلسطينية المتبعة للحد من الآثار السلبية لتفشي وباء كورونا على القطاع السياحي الفلسطيني؟

الفرضية للإجابة على السؤال: تؤثر الإجراءات الفلسطينية المتبعة للحد من الآثار السلبية لتفشي وباء كورونا على القطاع السياحي الفلسطيني بدرجة متوسطة.

الرقم	المعيار	5	4	3	2	1	الملاحظات
1	أدت الإجراءات الفلسطينية المتبعة للحد من تفشي وباء كورونا إلى التأثير السلبي على القطاع السياحي.						
2	أدى قيام الحكومة الفلسطينية بإغلاق الكنائس والمساجد والأماكن الدينية السياحية الأخرى بموجب حالة الطوارئ إلى التأثير السلبي على القطاع السياحي.						
3	أدى إلغاء الحجوزات الفندقية ووقف استقبال كافة المجموعات السياحية كإجراءات لحالة الطوارئ المعلنة إلى التأثير السلبي على القطاع السياحي وتدهور إيراداته.						

						4	أدت الاجراءات الحكومية وما ترتب عليها من إغلاقات متتالية لمنع تفشي الجائحة إلى تراجع حجم الدخل الفندقية.
						5	أدت الاجراءات الحكومية المتبعة لمنع تفشي الجائحة إلى تراجع مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي.
						6	أدت قيود السفر وإجراءاته المعقدة كإعكاس للقرارات الحكومية المتبعة لمنع تفشي الجائحة إلى تراجع الحركة السياحية.
						7	أدت الإجراءات الحكومية المتعلقة بإغلاق المعابر الحدودية للحد من تفشي وباء كورونا إلى التأثير السلبي على القطاع السياحي.

المحور الثاني: الدعم الحكومي للقطاع السياحي

سيجيب هذا المحور على سؤال الدراسة: إلى أي مدى تؤثر جائحة كورونا على الدعم الحكومي للقطاع السياحي في فلسطين؟

الفرضية للإجابة على السؤال: تؤثر جائحة كورونا على الدعم الحكومي للقطاع السياحي في فلسطين بدرجة عالية.

الرقم	المعيار	5	4	3	2	1	الملاحظات
1	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تراجع الدعم الحكومي للقطاع السياحي في فلسطين.						
2	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تراجع المساعدات المالية المقدمة من قبل الحكومة لدعم القطاع السياحي في فلسطين.						
3	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تراجع في التسهيلات الضريبية المقدمة من قبل الحكومة لدعم القطاع السياحي في فلسطين.						
4	أدى تفشي جائحة كورونا إلى زيادة المطالبة برسوم ترخيص المنشآت السياحية، لغرض زيادة الإيرادات الحكومية.						
5	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليل حجم الأموال المخصصة في الموازنة الحكومية لدعم وتطوير القطاع السياحي.						
6	أدى تقليل الإنفاق السياحي من قبل الحكومي إلى خفض مستوى مساهمة السياحة في الرخاء الاقتصادي.						

المحور الثالث: الإستثمار في مجال الخدمات السياحية

سيجيب هذا المحور على سؤال الدراسة: إلى أي مدى تؤثر جائحة كورونا على الإستثمار في مجال الخدمات السياحية؟

الفرضية للإجابة على السؤال: تؤثر جائحة كورونا على الإستثمار في مجال الخدمات السياحية بدرجة عالية.

الرقم	المعيار	5	4	3	2	1	الملاحظات
1	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تعطيل تنفيذ العديد من أعمال المستثمرين في مجال الخدمات السياحية.						
2	أدى تعطيل تنفيذ العديد من أعمال المستثمرين في مجال الخدمات السياحية الذين بنوا استثماراتهم على قروض بنكية إلى عدم تمكنهم من الوفاء بالتزاماتهم البنكية.						
3	أدى تفشي جائحة كورونا إلى عزوف المستثمرين عن الإستثمار في مجال الخدمات السياحية كإنشاء الفنادق، المطاعم... إلخ.						
4	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تراجع في التسهيلات والحوافز المقدمة للمستثمرين لتعزيز استثماراتهم في مجال الخدمات السياحية.						

						5 أدى تفشي جائحة كورونا إلى تراجع التنافسية بين المستثمرين في مجال الخدمات السياحية.
--	--	--	--	--	--	--

الملحق (2):

نموذج مقابلة مع مسؤولين في مجال السياحة الدينية والأثرية

سيجيب هذا المحور على سؤال الدراسة: إلى أي مدى تؤثر جائحة كورونا على السياحة الدينية والأثرية في فلسطين؟

الفرضية للإجابة على السؤال: تؤثر جائحة كورونا على السياحة الدينية والأثرية في فلسطين بدرجة عالية.

الرقم	المعيار	5	4	3	2	1	الملاحظات
1	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص عدد الزيارات الخارجية للأماكن الدينية.						
2	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص عدد الزيارات الداخلية للأماكن الدينية.						
3	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص عدد الزيارات الخارجية للأماكن الأثرية.						
4	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص عدد الزيارات الداخلية للأماكن الأثرية.						

					أدى تفشي جائحة كورونا إلى إلغاء الحجوزات الفندقية المرتبطة بالاماكن الأثرية.	5
					أدى تفشي جائحة كورونا إلى إلغاء الحجوزات الفندقية المرتبطة بالاماكن الدينية.	6
					أدى تفشي جائحة كورونا إلى إلغاء تذاكر السفر المرتبطة بزيارة الأماكن الدينية.	7
					أدى تفشي جائحة كورونا إلى إلغاء تذاكر السفر المرتبطة بزيارة الأماكن الأثرية.	8
					أدى تفشي جائحة كورونا إلى عدم القدرة على ترميم المناطق الأثرية.	9
					أدى تفشي جائحة كورونا إلى عدم القدرة على ترميم المناطق الدينية.	10
					أدى تفشي جائحة كورونا إلى إضعاف إيرادات الأماكن الأثرية.	11
					أدى تفشي جائحة كورونا إلى إضعاف إيرادات الأماكن الدينية.	12
					أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص عدد العاملين في الأماكن الأثرية.	13

						أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص عدد العاملين في الأماكن الدينية.	14
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص نسب الوظائف في الأماكن الأثرية.	15
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى زيادة نسبة البطالة في صفوف العاملين في الأماكن الأثرية.	16
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى زيادة نسبة البطالة في صفوف العاملين في الأماكن الدينية.	17
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى زيادة نسبة البطالة المقنعة في صفوف العاملين في الأماكن الأثرية.	18
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى زيادة نسبة البطالة المقنعة في صفوف العاملين في الأماكن الدينية.	19
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص نسب الوظائف في الأماكن الدينية.	20
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى تدهور الأحوال المعيشية والإقتصادية للعاملين في الأماكن الأثرية.	21

						أدى تفشي جائحة كورونا إلى تردي الأحوال المعيشية والإقتصادية للعاملين في الأماكن الدينية.	22
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى تدهور مستوى جودة الخدمات المقدمة في الأماكن الأثرية.	23
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى تدهور مستوى جودة الخدمات المقدمة في الأماكن الدينية.	24

الملحق (3):

نموذج مقابلة مع مسؤولين في القطاع الفندقي

سيجيب هذا المحور على سؤال الدراسة: إلى أي مدى تؤثر جائحة كورونا على القطاع الفندقي في فلسطين؟

الفرضية للإجابة على السؤال: تؤثر جائحة كورونا على القطاع الفندقي في فلسطين بدرجة عالية.

الرقم	المعيار	5	4	3	2	1	الملاحظات
1	أدى تفشي جائحة كورونا إلى إغلاق عدد من الفنادق في فلسطين.						
2	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص الغرف الفندقية.						

						أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص الحجوزات الفندقية الخارجية.	3
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص الحجوزات الفندقية الداخلية.	4
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص عدد النزلاء الأجانب في الفنادق.	5
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص عدد النزلاء المحليين في الفنادق.	6
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص وإهمال ترميم الفنادق.	7
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى تحويل بعض الفنادق إلى مشاريع وخدمات أخرى.	8
						أدى تفشي جائحة كورونا تحويل بعض الفنادق إلى مراكز للحجر الصحي.	9
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى تراكم الديون على الفنادق.	10
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى لجوء العديد من إدارات الفنادق إلى فصل العديد من العاملين لديها.	11

						أدى تفشي جائحة كورونا إلى لجوء العديد من إدارات الفنادق إلى عدم الوفاء بالتزاماتها اتجاه العاملين.	12
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى لجوء العديد من إدارات الفنادق إلى تقليص نسب الوظائف.	13
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى زيادة نسبة البطالة في صفوف العاملين في القطاع الفندقي.	14
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى زيادة نسبة البطالة المقنعة في صفوف العاملين في القطاع الفندقي.	15
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى تردي الأحوال المعيشية والإقتصادية للعاملين في القطاع الفندقي.	16
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى توجه العاملين في القطاع الفندقي للعمل في قطاعات أخرى.	17
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى تدني مستوى جودة الخدمات المقدمة في القطاع الفندقي.	18

الملحق (4):

نموذج مقابلة مع مسؤولين في الشركات السياحية وأصحاب الحافلات السياحية

سيجيب هذا المحور على سؤال الدراسة: إلى أي مدى تؤثر جائحة كورونا على الشركات السياحية وأصحاب الحافلات السياحية؟

الفرضية للإجابة على السؤال: تؤثر جائحة كورونا على الشركات السياحية وأصحاب الحافلات السياحية بدرجة عالية.

الرقم	المعيار	5	4	3	2	1	الملاحظات
1	أدى تفشي جائحة كورونا إلى خروج وإغلاق العديد من الشركات السياحية.						
2	أدى تفشي جائحة كورونا إلى الإضرار بالوضع المالي للعديد من الشركات السياحية.						
3	أدى تفشي جائحة كورونا إلى الإضرار بمصالح العديد من أصحاب الشركات السياحية.						
4	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقويض قدرة العديد من الشركات السياحية على الإستمرار بالقطاع.						

						أدى تفشي جائحة كورونا إلى تراكم الديون وزيادة العجز المالي للشركات السياحية.	5
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص عدد العاملين في الشركات السياحية.	6
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى زيادة نسبة البطالة في صفوف العاملين في الشركات السياحية.	7
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى زيادة نسبة البطالة في صفوف العاملين في الحافلات السياحية.	8
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى زيادة نسبة البطالة المقنعة في صفوف العاملين في الشركات السياحية.	9
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى زيادة نسبة البطالة المقنعة في صفوف العاملين في الحافلات السياحية.	10
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى عدم قدرة الشركات السياحية على الوفاء بالتزاماتها.	11
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى تحويل طبيعة عمل العديد من الشركات السياحية إلى نشاطات أخرى.	12

						أدى تفشي جائحة كورونا إلى لجوء العديد من الشركات السياحية لإلغاء معظم تذاكر الطيران.	13
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى لجوء الشركات السياحية لإلغاء معظم الحجوزات الفندقية.	14
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى الإضرار بمصالح العديد من أصحاب الحافلات السياحية.	15
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى لجوء العديد من أصحاب الحافلات السياحية لبيعها بأسعار منخفضة جداً.	16
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى تراكم الديون وزيادة العجز المالي لأصحاب الحافلات السياحية.	17
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى عدم قدرة أصحاب الحافلات السياحية على الوفاء بالتزاماتها.	18
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى عدم قدرة أصحاب الحافلات السياحية على سداد القروض البنكية.	19
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى فصل العديد من سائقي الحافلات السياحية.	20

						21	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تحويل استخدام العديد من الحافلات السياحية إلى استخدامات أخرى.
						22	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تكس العديد من الحافلات السياحية في المواقف وعدم صيانتها.
						23	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تدني مستوى جودة الخدمات المقدمة من قبل الشركات السياحية.
						24	أدى تفشي جائحة كورونا إلى تدني مستوى جودة الخدمات المقدمة من قبل أصحاب الحافلات السياحية.

الملحق (5):

نموذج مقابلة مع مسؤولين في مجال المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية

سيجيب هذا المحور على سؤال الدراسة: إلى أي مدى تؤثر جائحة كورونا على المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية في فلسطين؟

الفرضية للإجابة على السؤال: تؤثر جائحة كورونا على المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية في فلسطين بدرجة عالية.

الرقم	المعيار	5	4	3	2	1	الملاحظات

						1 أدى تفشي جائحة كورونا إلى إغلاق العديد من المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية.
						2 أدى تفشي جائحة كورونا إلى الإضرار بالوضع المالي للعديد من المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية.
						3 أدى تفشي جائحة كورونا إلى الإضرار بمصالح العديد من أصحاب المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية.
						4 أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقويض قدرة العديد من المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية على الإستمرار بالقطاع.
						5 أدى تفشي جائحة كورونا إلى تراكم الديون وزيادة العجز المالي للمنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية.
						6 أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص وفصل العديد من العاملين في المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية.
						7 أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص نسب الوظائف في

						المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية.	
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى تدهور الأحوال المعيشية والاقتصادية للعاملين في المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية.	8
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى زيادة نسبة البطالة في صفوف العاملين في المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية.	9
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى زيادة نسبة البطالة المقنعة في صفوف العاملين في المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية.	10
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى عدم قدرة المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية على الوفاء بالتزاماتها.	11
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى تحويل طبيعة عمل العديد من المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية إلى نشاطات أخرى.	12
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى لجوء العديد من المنتجعات والمرافق	13

						الترفيهية والمراكز العلاجية لإلغاء معظم الحجوزات.	
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى لجوء العديد من أصحاب المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية لبيعها بأسعار منخفضة جداً.	14
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى عدم قدرة أصحاب المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية على سداد القروض البنكية.	15
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى عدم القدرة على ترميم العديد من المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية.	16
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص عدد الزيارات الخارجية إلى العديد من المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية.	17
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى تقليص عدد الزيارات المحلية إلى العديد من المنتجعات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية.	18
						أدى تفشي جائحة كورونا إلى تدني مستوى جودة الخدمات المقدمة في	19

						المنتجات والمرافق الترفيهية والمراكز العلاجية.	
--	--	--	--	--	--	---	--